الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية جذع مشترك

من إعداد الدكتورة : كشرود زهرة

أ.د/ حرايرية عتيقة
رئيسة اللجنة العلمية لقسم
علم الاجتماع و الديمغرافيه

السنة الجامعية: 2023 - 2024

Scanné avec CamScanner

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific ResearchAlgiers2 University

ABOU EL FACULTY OF SOCIAL SCIENCES

KACEM SAAD ALLAH

Lectures in
Introduction to Demography

Designed for first-year students in the common core social sciences track

Prepared by Dr :

KECHROUD Zohraa

Acadimic year : 2023 – 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مستخرج من محضر اللجنة العلمية للقسم

بناءً على تقارير الخبرة الإيجابية وافقت اللجنة العلمية للقسم في جلستها المنعقدة يوم: **25 جوان 2023** على تبني مطبوعة الأستاذ: **كشرود زهرة** الموسومة بـ: "**مدخل الي الديمغرافيا** " مطبوعة موجهة لطلبة السنة الاولي **جذع مشترك علوم اجتماعية** للسنة الجامعية: **2023/2022.**

سلم هذا المستخرج بطلب من المعنية لاستعماله في حدود ما يسمح به القانون.

الجزائر في: 2024/01/08

رئيس اللجنة العلمية

أ.د. خرابرية عتيقة

رئيسة اللجنة العلمية لقسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

Scanné avec CamScanner

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــة الديمقـــراطـــية الشعـبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جـــــامعة الجزائـــــر 2
أبو القاسم سعـــد اللـــه
كـلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي للكليـــة

Algiers University2
Abou EL Kacem Saadallah
Social Sciences College
Scientific Council of the Faculty

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

وافق المجلس العلمي للكلية بجلسته المنعقد بتاريخ 2023/07/02 على مطبوعة الأستاذ(ة): **كشرود زهرة** قسم **علم الاجتماع والديمغرافيا** الموسومة بـ: " **مدخل إلى الديموغرافيا** " موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس.

سلم هذا المستخرج بطلب من المعني (ة)لاستخدامه فيما يسمح به القانون.

رئيس المجلس العلمي

أ.د/ خلايفية محمد
رئيس المجلس العلمي للكلية
العلوم الاجتماعية

العميد

عميد كلية العلوم الإجتماعية
أ.د/ بحري نبيل

Scanné avec CamScanner

فهرس المادة		
رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة	الصفحة
/	محاضرة افتتاحية لعرض أهم مفرادات المادة و أهدافها	
المحاضرة الأولى	التعريف بالديموغرافيا (نشأتها-مراحلها -فروعها- أهميتها- دراستها)	01
	1- تعريف الديموغرافيا	01
	2-عوامل نشأة و تطور الديموغرافيا	02
	3- فروع علم السكان	05
	4- أهداف الديموغرافيا	05
المحاضرة الثانية	الفكر السكاني القديم	07
	1- عند كونفشيوس	07
	2- عند اليونان	07
	3- العصر الحديث	10
	4- عند ابن خلدون	11
المحاضرة الثالثة	النظريات السكانية	12
	1- النظريات السكانية الكلاسيكية	12
	2- النظريات الطبيعية في علم السكان	19
	3-النظريات الاجتماعية في علم السكان	22
	4- النظريات الاقتصادية في علم السكان	26
المحاضرة الرابعة	المظاهر السكانية	32
	1- السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع	32
	2- المظاهر السكانية و أنواعها	32
	3- ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع	34
المحاضرة الخامسة	علاقة الديمغرافيا بالعلوم الأخرى	36
	1- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الاجتماعية	36
	2- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الانسانية	36
	3- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى	37
المحاضرة السادسة	الظواهر السكانية	40
	1- ظاهرة الولادات و الخصوبة	40
	2- ظاهرة الوفيات	42
	3- ظاهرة الزواج	43
	4- ظاهرة الهجرة	44
المحاضرة السابعة	مصادر جمع المعطيات الديمغرافية	46
	1- التعداد العام للسكان و السكن	46
	2- التسجيل الحيوي	47
	3- البيانات الجاهزة	48
	4- المسح بالعينة	50
	5- الملاحظة في الديموغرافيا	51
قائمة المراجع		

المحاضرة الأولى :ماهية الديموغرافيا(النشأة –المراحل–الفروع– الأهداف....)

1–تعريف الديموغرافيا :هي الدراسة العلمية للسكان و هذا المصطلح يوناني مكون من مقطعين هما: **démos** تعني السكان و الثانية **graphic** و تعني الكتابة أو وصف أو تصوير حالة السكان. تدل الكلمة في معناها العام وصف البشر أو دراسة السكان.

لقد شاع هذا المصطلح بين علماء الجغرافيا و البيولوجيا و الاقتصاد و الاحصاء ، ثم ما لبث أن دخل قاموس علم الاجتماع.

أول من استخدم هذا المصطلح هو الفرنسي **Achille Guillard** في كتابه "مبادئ الاحصاء البشري" عام **1855** حيث عرفها :"بأنها التاريخ الطبيعي و الاجتماعي للجنس البشري فهي دراسة عددية للسكان و تحركاتهم العامة و ظروفهم الطبيعية و أحوالهم المدنية و صفاتهم العقلية و الأخلاقية.[1]

كما تعرف على أنها " أحد العلوم الاجتماعية الحديثة التي يشمل ميدانها البحث في التغيرات التي تطرأ على السكان عاما بعد آخر من حيث عددهم و معدل نموهم ، و توزيعهم في مختلف فئات العمر و الجنس و الحالة الزواجية ، التعليمية و كثافتهم في مختلف أجزاء الدولة و تحركاتهم الداخلية (الهجرة من الريف إلى المدينة) و الخارجية و التنبؤ بمستقبل عددهم و توزيعهم في الفئات المختلفة.[2]

كما عرفها **Pressat Rolana رولان بريسا** في كتابه معجم مصطلحات الديموغرافيا بأنها "دراسة السكان من حيث تجددهم بفعل الولادات و الوفيات و حركات الهجرة ، و هي الدراسة التي تهتم بوصف و تحليل حالة السكان أي عددهم و تركيبهم حسب الحالة الزواجية ، درجة التعليم ، الموقع الجغرافي ....الخ كما تهتم بدراسة الظواهر المختلفة التي تؤثر في هذا التركيب و في تطور عدد السكان كالولادات ، الزواج ، الهجرة ، الوفيات ، الطلاق ، و من جهة أخرى تذهب إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين حالة السكان و تطورهم".

أما القاموس الديموغرافي لهيئة الامم المتحدة **1958** عرفها بأنها :" دراسة عملية للجنس البشري من حيث حجمه و تركيبه و ما يحدث فيها من تطور".[3]

1–عبد علي الخفاق : جغرافية السكان أسس عامة ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2 ، الأردن ، 2007 ، ص 58.

2–سميح دغيم : موسوعة مصطلحات علم الاجتماع ،مكتبة لبنان ناشرون ,ط1 ،لبنان ، 2019 ،ص 182 .

3– رولاند بريسا : معجم مصطلحات الديموغرافيا ، تر:نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ،ط1،لبنان،1990،ص143.

2- عوامل نشأة و تطور علم السكان:

2-1-عوامل تطور علم السكان:

نشأ علم السكان نتيجة تضافر مجموعة من العوامل التي ساهمت في ايجاد الحاجة الماسة لوجوده و خلق البيئة المناسبة لذلك ، من بين هذه العوامل ما يلي باختصار :

1-الانفجار السكاني: إن النمو السكاني يتسم بطابع دوري، تمر فيه معدلات النمو بالانخفاض أو الارتفاع و أحيانا خط النمو ثابت. هذا ما دفع الكثيرين يتطلعون لمستقبل هذه الأوضاع مستقبلا و تداعياته على المستقبل القريب.

2-تقدم البحث في علم الإحصاء : سمح التوسع المسجل في مجال استخدام المسوح الميدانية سواء في مجال تحديد العوامل المؤثرة في معدلات المواليد و الوفيات أو غيرها من الجوانب , و كذا التطور الحاصل في مناهج و تقنيات البحث و التحليل المنتهجة كما هو الحال بالنسبة لتحليل اتجاهات الخصوبة بفعل عمليات الاقتباس و الاستعارة و التكامل الناشئ بين العديد من الحقول المعرفية على نمو و تقدم البحث بها نحو مستويات أكثر دقة و مصداقية ، في مجال مقاربة الحقيقة العلمية و تشجيع تزايد الاعتماد عليها من قبل الكثير من الدوائر الحكومية و الهيئات الرسمية ، لاسيما في مجال القدرة على التنبؤ و فعالية اتخاذ القرار.[1]

3-التطور العلمي و التكنولوجي: ان التطور الحاصل في مجال العلوم الطبية و مجال الصيدلانية منذ القرن 17 ساهم في القضاء على الكثير من الأوبئة و الأمراض الفتاكة التي كانت مستوطنة لدة طويلة في مناطق من العالم (الكوليرا ، الملاريا ، السل ، الكساح ، الحمى القرمزية .....الخ) و التي فتكت بالملايين من الارواح من مختلف الفئات العمرية.

هذا التطور في المجالين نتج عنه انخفاض محسوس في معدلات الوفيات و أيضا تزايد تدريجي في مستويات الرعاية الصحية المقدمة ، كما أثر ذلك أيضا على معدلات المواليد ما تسبب في إحداث تغيرات سكانية عميقة في عدة مجتمعات و هذا ما أثار اهتمام الكثير من المفكرين الذين سارعوا إلى محاولة فهم و معرفة عوامل هذا التغير و تأثيراته اللاحقة . [2]

4-نشأة هيئات دولية متخصصة : لعب العامل الدولي دورا فعالا في تعزيز مكانة الديموغرافيا و توسيع نطاق انتشارها في الكثير من دول العالم خاصة العالم النامي ، و ذلك من خلال الجهود التي كانت

1-فراس عباس فاضل البياتي :الانفجار السكاني و التحديات المجتمعية، دار عبداء للنشر و التوزيع ،عمان ، 2010،ص 33.

2-محمد فاروق الشبول : النمو السكاني و التنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، دار عماد الدين للنشر، عمان ،2008، ص21.

ترعاها منظمة الامم المتحدة كالمكتب الاحصائي للأمم المتحدة ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الامم المتحدة للسكان.

كما نجحت في انشاء مراكز إقليمية للدراسات السكانية في كل من القاهرة ، بومباي ،تشيلي ، سان سلفادور، أو من كانت خاضعة منها للوصاية كفرنسا ، انجلترا ، استراليا ، الولايات المتحدة ، اليابان..... أين استهدفت جميعها من وراء ذلك تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

-دعم و تعزيز قدرات البلدان من أجل استخدام سليم للبيانات السكانية.

-تبادل الخبرات في مختلف جوانب تنفيذ خطط العمل الخاصة بالسكان و التنمية.

-اقتراح خطط و برامج عمل و آليات في مجال التصدي أو التشجيع للنمو السكاني.

-تقديم الدعم للجهود الخاصة بالتنفيذ جدول أعمال برنامج الامم المتحدة الخاص بالسكان.[1]

هام:

لقد تطور علم الديموغرافيا بفضل التقدم الذي طرأ على علم الاحصاء الذي يعتبر أداة هامة في مجال الديموغرافيا ، كما كان للتقدم في علم الرياضيات و الاقتصاد تأثير كبير في تطور الديموغرافيا حيث تمكن العلماء من وضع قواعد تخص تزايد أو تقلص عدد السكان و قواعد أخرى تتعلق بالعوامل التي تدفع السكان في منطقة معينة للهجرة منها ، بمرور السنين تبين أن الديموغرافيا تتأثر بعوامل اجتماعية و اقتصادية و سياسية و نفسية .

2-2-تاريخ علم الديموغرافيا:

يعود أصل علم الديموغرافيا إلى علم الاجتماع ، غير أنه تطور إلى أن أصبح في الوقت الحالي متمثل على شكل هيئات مستقلة تُعنى بعلم الديموغرافيا في الحكومات و المؤسسات المختلفة. حيث بذلت هذه المؤسسات الدولية جهودا كبيرة من أجل وضع تصنيفات و أسس موحدة عند جمع البيانات الديموغرافية و قد توجت هذه الجهود عندما قدمت الامم المتحدة توصياتها بهذا الشأن ، و كان قبول الدول الأعضاء لهذه التوصيات أمرا مهما من أجل زيادة الاهتمام بهذا العلم الذي يشكل لولب العلوم الاجتماعية.

خلال القرون الماضية ركز كثير من الباحثون الأوروبيون على الاهتمام بموضوع السكان حيث عمدوا إلى إحياء الاهتمام به من أمثال (**بوتيرو 1533-1617**) و (**جون غرانت 1620-1744**)

1-رافائيل سالاس :المساعدات السكانية العالمية :العشر سنوات الأولى، تر عاكف أبادير النحال ،مطبعة الأهرام التجارية،القاهرة،1981،ص53.

و (**وليم بيتي 1623–1687**) و (**كريكوري كنك 1648–1712**) و (**ادموند هالي 1656–1742**) و كذلك (**روبرت مالتوس**) و (**كارل ماركس**).

غير أنهم كانوا يواجهون مشكلة قلة البيانات الديموغرافية ، فقد كانت تتميز بندرتها و هذا يمثل عائقا أمام الباحثين في محاولاتهم معالجة المواضيع السكانية بكل أبعادها,

كان العالم الانجليزي(**جون غرانت**) و هو الأب الروحي للديموغرافيا كان أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال الديموغرافيا ، من بين مساهماته عمل جداول للوفيات و عمل جداول الحياة بأبسط أشكاله، بالرغم من عدم توفر إحصائيات الوفاة المقترنة بعمر المتوفي حيث اعتمدت الدراسة على سبب الوفاة ، كما يعد أول من وضع إحصائية ديموغرافية عن الوفاة بدراسة سجلات المتوفين الأسبوعي التي تعود إلى نهاية القرن 16 حيث نشرها في عام **1662**، و تعد أول مَعلَمة ديموغرافية حقيقية.

كما توصل إلى مجموعة من التعميمات المتعلقة بالمواليد و الوفيات و الزواج و الهجرة و العلاقة بينهم، و استمر الكتاب الانجليز المعاصرين ل **غرانت** بدراسة القضايا السكانية، حيث أكدوا على أهمية استخدام الطرق و المقاييس الاحصائية في حل المشاكل الاقتصادية. اهتم **ليم بيتي** بالتنبؤ السكاني و التحضر و القوة العاملة، و بجداول الوفيات و تطبيق الطرق الرياضية حتى توصلوا لا يجاد جدول الحياة (جدول أمد الحياة) باستخدام احصاءات المواليد و الوفيات ، حيث كانت المرة الاولى التي يستخدم فيها مصطلح (الحياة المتوقعة) على يد العالم ادموند هالي .[1]

ثم قام العالم **كريكوري** كنك بإجراء أول تقدير لسكان انجلترا من سجلات الضرائب **1696**.

في فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين حدثت تطورات عدة في هذا الاتجاه منها محاولات لإعادة صياغة نظرية التحول الديموغرافي للسكان و دراسة أسباب ة نتائج النمو السريع للسكان، كما ازداد حجم الأبحاث الديموغرافية و امتد إلى حقول جديدة .

أصبحت الديموغرافيا علما يُدرس بالمعاهد و الجامعات ، كما أُنشئت العديد من المعاهد المحلية و العالمية الخاصة بالبحوث الديموغرافية و التي تُعنى بالقضايا الديموغرافية العامة أو المتخصصة مثل المركز الديموغرافي في القاهرة الذي تأسس سنة **1963**، و معهد بيو للدراسات و الأبحاث المتعلق بالاتجاهات الديموغرافية في واشطن ، و شعبة السكان التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة.[2]

1–يونس مادي علي : مبادئ علم الديموغرافيا(دراسة السكان)،دار وائل للنشر ، ط2 ،عمان ، 2010 ، ص ص 29 – 30.

2–هدى داود نجم سعد : محاضرات في الديموغرافيا ، قسم الجغرافية و المعلومات الجغرافية ، جامعة البصرة ، ص ص2–3.

3-المبحث الثالث: فروع علم السكان:

تتكون الديموغرافيا كغيرها من العلوم الانسانية و الاجتماعية من العديد من الفروع نذكر منها :

3-1الديموغرافيا التاريخية :هي إحدى فروع الديمغرافيا و تعتبر امتدادا طبيعيا لها ، و هي تتناول دراسة السكان في الماضي و تختلف عن الديموغرافيا عامة في المصادر و المناهج و التقنيات المستعملة ، يهتم هذا القسم بدراسة المجتمعات السكانية القديمة و ذلك لمتابعة إذا كانت أثرت بالسلب أو الايجاب على المجتمعات الحديثة ، و غالبا ما تستخدم الديموغرافيا الرياضية للمعالجة الرياضية في هذا الميدان بما في ذلك تطبيق الدوال و المعدلات و المصفوفات الرياضية على البيانات الاعتبارية مثل التحليل الديموغرافي و الاسقاطات السكانية.[1]

3-2الديموغرافيا الاقتصادية : تهتم بالعلاقة بين السكان من حيث الحجم و التوزيع و علاقتها بالظواهر الاقتصادية كالدخل و التشغيل و البطالة و الادخار و التضخم و الانتاج.

3-3الديموغرافيا الاجتماعية : تدرس الخصائص الاجتماعية للسكان من حيث النوع و السن ن الحالة الزواجية و التعليمية و المهنية و الدينية و اللغوية و العرقية و ذلك جمع و توفير الاحصائيات و الوقوف عليها من الجانب السوسيولوجي.

3-4الديموغرافيا الوصفية : تهتم بوصف السكان من حيث عددهم و توزيعهم الجغرافي و خصائصهم العامة التي يتميزون بها عن غيرهم ، و يستخدم في ذلك الاحصاءات السكانية.

4- أهداف الديموغرافيا .

تتمثل الأهداف الرئيسية للديموغرافيا فيما يلي :

-العمل على توفير الاحصائيات السكانية بشكل منتظم في كل ما يتعلق بالسكان.

-الكشف و المعالجة العلمية للظواهر السكانية مثل التركيب السكاني و حركة المواليد و الوفيات و الهجرة.

-المساهمة في إعداد الخطط التنموية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى انطلاقا من الاحصائيات السكانية.

-التعرف على اتجاهات النمو السكاني سواء من حيث الزيادة أو النقصان و تحديد الاجراءات و السياسات المطلوبة.

1-خضرة راشدي : الديموغرافيا التاريخية ماهيتها و أهميتها ، مقدمات ،العدد السابع ،جوان 2018 ،ص 21.

–الديموغرافيا تلعب دور كبير على الصعيد الاقتصادي ، حيث تمكن من معرفة عدد السكان الناشطين و غير الناشطين و توزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة ، الصناعة ،التجارة من أجل معرفة و تقدير التوازن من عدمه على المستوى هذه الأنشطة.

إن الهدف الرئيسي الهام للديموغرافيا هو الوقوف على كل الأزمات و القضايا التي تواجه السكان بالعالم ، و ذلك بالتخطيط لموارده و التنبؤ بحجمه و متطلباته حاضرا و مستقبلا.

المحاضرة الثانية: الفكر السكاني.

الأهداف :

ـ التعرف على التراث الانساني في مجال السكان .

ـ اكتشاف الخلفية التاريخية للقضايا السكانية الراهنة .

تمهيد:

يتمثل الفكر السكاني القديم مجمل الآراء و الأفكار التي عبر عنها الحكماء و الفلاسفة في المراحل الأولى من تاريخ الفكر البشري، و التي تناولت مختلف الظواهر السكانية بالتحليل و التفسير.

إن الفكر السكاني القديم كان بمثابة المحصلة للاهتمام بالظواهر السكانية من طرف مجموعة من المفكرين الذين تتبعوا هذه الظواهر ولاحظوا أثرها على الأنساق الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية.

لقد اهتم المفكرون الصينيون، اليونان والرومان بقضايا السكان، وكذلك أتى بعدهم مفكروا القرون الوسطى الذين عرفوا بارتباطهم بالكنيسة، بينما بحث ابن خلدون مسألة النمو السكاني وعلاقته بالظروف السائدة في عصره .

1-عند كونفوشيوس

لقد اهتم هذا الحكيم الصيني بفكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، حيث يرى أنه إذا كان عدد السكان كبيرا فإن ذاك يحقق رفاهية الجميع، و هذا يؤدي إلى ثراء البلد و قوة الحاكم، فإذا كان هناك مشكل بسبب اكتظاظ السكان فإن هذا لا يرجع إلى تزايد السكان و لكن إلى سوء تسيير الموارد المتاحة، حيث يتوجب على الحاكم نقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الشاغرة، كما حدد بعض العوامل التي تتحكم في نمو السكان كنقص الغذاء و الحروب و الزواج المبكر.

لقد حدد **كونفشيوس** مهمة الحكومة الصالحة بالسعي إلى تأمين الاكتفاء الذاتي للمجتمع ، و ضرورة توزيع الثروات على الناس و بشكل عادل.

و عزا **كونفشيوس** الذي عرف فيما بعد بحكيم الصين العظيم انخفاض النمو السكاني إلى ظاهرة الزواج المبكر التي يترتب عليها ارتفاع في مستويات وفيات الأطفال

2 – عند اليونان:

- **أفلاطون:** المحور الأساسي الذي دارت حوله أفكار **أفلاطون** اليوناني المتعلقة بالسكان هي الحجم الأمثل للسكان في الوحدة السياسية اليونانية. و التي تعني عند **أفلاطون** (الدولة المدينة)، حيث حدد الحجم الأمثل للسكان ب 5040 مواطن دون العبيد (كان يقسم **أفلاطون** السكان إلى

قسمين الأسياد و العبيد)، واختياره لهذا الرقم ليس عبثا فهو يقبل القسمة على 12 و12 له معنى ديني وأسطوري يقدسه اليونان ثم إن هذا الرقم (5040) يمثل عدد الوحدات السياسية التي تتشكل منها المدن اليونانية. ووصية **أفلاطون** إلى الحكام أن يثبت عدد السكان في المدينة عند الحد الأمثل لذلك يجب أولا :تحديد الزواج ثم تحديد النسل ثم منع الهجرة ، و في نفس الوقت على الحاكم أن يراقب في حالة ما إذا انخفض عدد السكان يوصي بتشجيع على الزواج و النسل.[1] وفي نظره يكون ذلك تحت رقابة ولي الأمر بهدف إنجاب نسل منتخب حيث لا يكفي تعليم الطفل تعليما حسنا بل ينبغي أن يختار له أبوين قوين صحيحين وبهذا الخصوص يؤكد **أفلاطون** ما يلي:

- لا يتناسل الرجل و المرأة إلا إذا كانوا بصحة جيدة
- يطلب كل من الزوج والزوجة شهادة طبية
- يفضل للرجل أن ينجب بين سن 30و 45سنة و المرأة بين 20و22 سنة
- الرجل الذي بلغ سن 35ولم يتزاوج يدفع ضريبة الهناء، و يحبذ أفلاطون أن يكثر الأقوياء من الزواج الإنجاب اكبر عدد من الأطفال، وألا يتزوج الرجل من الأقرب لأنه يضعف النسل. ومن الوصايا التي وجهها إلى الحاكم أولا طلب أفلاطون التخلص من المواليد المشوهين و المنتمون إلى سلالة الهابطة ثانيا يوصي بالتمارين الرياضية و الخلقية للرجال و النساء وثالثا التربية العلمية والسياسية و البلاد يحكمها الفلاسفة لأنهم أعظم و اشرف الناس و الدولة في نظره لا يمكن أن تكون دولة إلى إذا حكمها فيلسوف.

أرسطو:

من المعروف أن **أرسطو** هو ثالث المفكرين العظماء الذين عاشوا بأثينا ونتيجة إسهاماته الكبيرة في الفكر الفلسفي فقد لقب بالمعلم الأول, تلقى العلم على يد أفلاطون وكان كتابه الأول حول تصنيف الحيوان اتجه **أرسطو** في معالجته لموضوع السكان اتجاها أكثر موضوعية ، خلافا لأستاذه أفلاطون فقد صنف **أرسطو** السكان إلى ثلاث أسس:

- **وحدات المجتمع:** الأسرة، القرية، المدينة.
- **المهن:** و يقسمها إلى طبيعية وغير طبيعية الأولى هي الصيد و الزراعة، الثانية هي الصناعة و التجارة.

1-منير عبد الله كرادشة :علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية ،عالم الكتب الحديث، ط1 ، 2010،ص ص25-27.

- **العمر و الجنس** : يفرق ما بين الرجال و النساء بناء على الاستعدادات الجسمانية و العقلية واشترط أن يكون مواطنو الدولة جميعهم من الإغريق، يجمعون بين حيوية الشعوب الشمالية و الشعوب الجنوبية.

لقد ركز **أرسطو** على النمو غير المتماسك بين طبقات المدينة لما يترتب عن ذلك من ثورات واحتجاجات ومشاكل اجتماعية ، وعلى الرغم من أن **أرسطو** كان تلميذا **لأفلاطون** إلا أنه لم يحد الحجم الأمثل للسكان على عكس **أفلاطون** الذي قال «**أن الحكومة هي من واجبها أن تحدد حجم السكان الأمثل**» وأكد **أرسطو** أن الدولة العظمى ليست هي الدولة كبيرة الحجم ورأى من الضرورة تدخل الدولة بأساليب متنوعة لتحقيق التناسب بين حجم السكان وبين مواردهم وخاصة مساحة الأرض و قدرتها على استيعاب حجم السكان و لتحقيق ذلك وافق **أرسطو** على الإجهاض من اجل الحد من زيادة السكان و التخلص من المواليد المشوهة بعد الولادة وعارض **أرسطو** فكرة المعسكرات التي كان يدعو إليها **أفلاطون فأرسطو** يشجع على المجتمع المفتوح حيث يقول :«**حيث يكون كل الناس إخوة لك هذا يعني انه ليس لك أخ حقيقي, وفي الدولة التي يشترك فيها النساء بالأطفال يكون الحب مائعا ،فمن الصعب أن يشترك الناس في كل شيء** » ، من جهة أخرى يعتبر **أرسطو** من رواد المفكرين الذين اهتموا بقضية تحديد حجم السكان, مؤيدا سياسة تحديد النسل و كذلك تحديد عدد السكان بالنسبة لأرسطو يجنب الفقر ثم يرى كذلك أن تبرير عملية الإجهاض(يكون داخل البطن قبل أن يلمس الجنين الحياة) عملية ضرورية للحفاظ على الحد الأنسب من السكان و بشكل يوازي إمكانيات و قدرات الدولة و خيرات و موارد ثم يركز على العمر المفترض الذي يقود الاتحادات الزوجية و كذاك تحديد سن الإنجاب و ظروف الأمهات الصحية ثم يوصي بنظام صحي للأمهات الحوامل مع ممارسة الرياضة ونوعية الغداء .أما السن المناسب الإنجاب للرجال يصل إلى 70سنة و50سنة للنساء ولا يوصي بالزواج المبكر لان ذلك يضر بالثمرات أو الأطفال و يضر كذلك في الاعتدال في الحواس, و السن المناسب للزواج بالنسبة للنساء 18سنة و37سنة بالنسبة للرجال، ويشير كذاك إلى أن الزواج المبكر يؤدي إلى أمراض عصبية شديدة حيث يقول «الأجنة في الأرحام تتأثر بما تتأثر به الأمهات، كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها» ويوصي الأمهات بالالتزام بنظام صحي في فترة الحمل و كذلك تجنب الكسل عن طريق الذهب إلى العمل يوميا إذن فـ**أرسطو** يناقش تفاصيل كثيرة تتعلق بالتنظيم الأسري[1].

1-منير عبد الله كرادشة :نفس المرجع ، ص ص 30-33.

3 – في العصر الحديث: يعتبر " **جون غرانت** "**John Graunt** أول من نشر جداول حياة بدائية عام 1662 لتكون ظاهرة حقيقية في تاريخ علم السكان .ثم جاء جون بيتر **سوسملش J.P.Soussmilch وأنطونيو دي مونتيرون A.De Monterion** وغيرهم في دراسة هذا الموضوع ، كهواة وليس كمحترفين وحينما اشتدت المعارضة لمبادئ التجاريين المنادية بتشجيع الزيادة السكانية ، خاصة خلال النصف الثاني من القرن 18م ، إلا أن الأمر لم يمنع **وليم جودوين .W.Godwin وكوندرسيه Condercet** اللذين قاما بنشر كتابهما وتتلخص فكرتهما في أن التاريخ يفصح عن ترتيب طبيعي في الظواهر الاجتماعية للوصول بالإنسان إلى صفة الكمال. وبالرغم من أن هناك فلاسفة كثر كتبوا عن السكان قبل القرن الـ19 إلا أن **مالتوس R.Malthus** كان أول من امتهن الديموغرافيا وتخصص فيها مع أنه كان له اهتمامات أخرى كالاقتصاد والسياسة ...وفي منتصف القرن 19 وبالضبط في 1848 تبنى الباحث **جون ستيوارت ميل J.S.Mill**عرض قضية **مالتوس** في السكان ودعمها بقانون الغلة المتناقصة وخلاصة هذه الفكرة أنه بعد مرور مدة معينة من الزمن وغير طويلة في تطوير الزراعة وبعد زيادة العمل لتحقيق الإنتاج المطلوب فان الإنتاج سوف يتناقص ولا يزداد بدرجة مساوية للجهد المبذول وإذا لم يتضاعف العمل فانه لا يؤدي لمضاعفة الإنتاج. و تلاه الباحث **جيلارد A.Guillard** و الذي يعتبر أول من استخدم هذا المصطلح ديموغرافيا في مؤلفه بعنوان "مبادئ الإحصاء البشري" ثم جاء بعده **ولكوكس W.F.Willcox** عام 1940 وقد قام بمعالجة التباين أو التجانس ، في دلالة هذا المصطلح لدى الكثير من الباحثين ، في مؤلفه بعنوان دراسات في الديموغرافيا الأمريكية كما وجد أن بعض هؤلاء يضيقون من دلالة هذا المصطلح.

لقد قام **جرونت** و هو أب الديمغرافيا العصرية و الكمية بعرض تحليلات إحصائية عددية عن حوادث الولادات و الوفيات، و بهذا وضع نقطتين أساسيتين تبنى عليهما الديموغرافيا هما البيولوجيا و علم الاجتماع ، كما أن **جرونت** أول من نبه إلى الاختلاف بين نسبة الجنس عند الولادة ، أي أن الذكور يولدون 105–107 ذكر لكل 100 أنثى.

كما قدم أول جداول للحياة عرفتها الدوائر العلمية رغم عدم توفر الاحصائيات عن الوفيات المقترنة بسن المتوفي، و اعتمد في ذلك فقط على سبب الوفاة فإذا كان سببها أحد الأمراض الشائعة في الأطفال استنتج أن المتوفي كان طفلا، و هذه الطريقة عملية في البحث العلمي. إذ أنه ربط بين الزواج و الولادات و الأمراض و الوفيات بل حتى الهجرة من مكان إلى آخر. [1]

1–جويدة عميرة : اتجاهات نظرية في علم السكان , دار جوانا للنشر و التوزيع ، القاهرة ،2014 ، ص ص 76 –78.

4 – عند ابن خلدون:

يرى **ابن خلدون** أن المجتمعات تمر خلال مسيرتها في مراحل تطورية محددة تؤثر عادة على مستويات المواليد و الوفيات في كل مرحلة ، إذ يشهد المجتمع في المرحلة الاولى من تطوره زيادة معدلات المواليد و نقص في معدلات الوفيات مما يؤثر على نمو السكاني و بالتالي يزيد عددهم . و عندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفا ديمغرافية مخالفة تماما للظروف الديمغرافية التي تشهدها المرحلة الأولى ، حيث ينخفض معدل الخصوبة و يرتفع معدل الوفيات .

و يوضح **ابن خلدون** تأثير كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع على مستوى الخصوبة و الوفيات ، حيث يقول : إن الخصوبة العالية في المرحلة الاولى عائدة إلى نشاط السكان و ثقتهم و مقدرتهم العالية ، أما في المرحلة الأخيرة فتزداد نسبة الوفيات نتيجة الاوبئة و الثورات و الاضطرابات مما يقلل من نشاط السكان ، و بالتالي ينخفض نسلهم و قدرتهم على الانجاب و التناسل .

و يمكن القول بهذا السياق أن **ابن خلدون** قد ربط تطور الاقتصاد و ازدهاره بكثرة عدد السكان ،أما قلتهم فاعتبرها سببا مباشرا يؤدي إلى تدهور الاقتصاد.

و لعل أهم آراء **ابن خلدون** في هذا الصدد أن المجتمعات السكانية المستقرة تحظى بارتفاع في مستوى معيشة أفرادها ، و ذلك لأن كبر الحجم السكاني يسمح بتقسيم العمل بشكل أكثر تخصصا ، و يساعد على استثمار أكثر فعالية و جدوى للموارد ، و يوفر كذلك قاعدة لإقامة أمن اقتصادي و سياسي و اجتماعي أفضل.

يقر **ابن خلدون** أن للدولة أعمارا طبيعية كما للأشخاص، و أن عمر الدولة لا يتعدى ثلاثة أجيال، أما هذه الأجيال فهي:

- ✓ جيل البداوة الذي يتميز بالخشونة و البسالة .
- ✓ جيل الحضارة الذي يتميز بالترف و مظاهر الدعة.
- ✓ الجيل الذي يبلغ فيه الترف حدا يصبح الناس فيه عالة على الدولة و يفقدون عصبيتهم.

أي أن الجيل الثالث هو مؤشر لزوال الدولة و انقراضها من وجهة نظر ابن خلدون ،هذا و قد قدر **ابن خلدون** عمر الدولة بعمر الشخص من النشوء إلى سن الوقوف إلى سن الرجوع ، حيث يبلغ كل سن مرحلة من مراحل عمر الشخص 40سنة ، فعمر الدولة على هذا الأساس 120 سنة.[1]

1-نفس المرجع ، ص ص35-36.

المحاضرة الثالثة: النظريات السكانية

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى نتاج الفكر السكاني منذ العصور القديمة إلى غاية النظريات الكلاسيكية بمختلف تصنيفاتها الاجتماعية، الاقتصادية و الطبيعية.

مقدمة:

كان الناس فيما مضى يعتقدون أن زيادة السكان خير و بركة، و أن من ينجب أطفالا كثيرين يؤدي خدمة جليلة للمجتمع، فكان تفكير العزاب عدم الزواج خوفا من كثرة النسل. و من المتزوجين من لا ينجب أطفالا و بالتالي لا يترك وراءه أثرا يفيد به مجتمعه، و قد ضل هذا الاعتقاد سائد في أوروبا حتى القرن19 تقريبا، حيث بدأ الناس يغيرون موقفهم و خاصة في المدن حيث أصبح الكثيرين يخشون كثرة النسل التي تؤدي إلى الفقر و إلى المشاكل الاجتماعية.

1 – نظرية روبرت مالتوس.

أ–ملامح نظرية روبرت توماس مالتوس: تميز بنظرته المعروفة التي تفسر تزايد الفقر و مشكلاته في العالم بتزايد عدد السكان و نموه بمعدلات تزيد عن معدلات النمو الاقتصادي. و قد أدت الظروف التي عاشها في بريطانيا دورا كبيرا في تحديد منهجه و طريقة تفكيره حول علاقة السكان بالاقتصاد، حيث تحولت بريطانيا من الاقتصاد الرأسمالي التجاري إلى الرأسمالية الصناعية، فصارت الصناعة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح.

و من ثم حدث نقص كبير في إنتاج المواد الغذائية ، كما ارتفع عدد السكان بكثرة خاصة في المدن حيث زاد التكدس البشري و ساءت أحوال العمال و كثر الفقر و تزايدت البطالة و انتشرت عمليات التسول و السرقة و التشرد.

رأى **مالتوس** أن الفقر و الحرمان و البؤس و سوء الأحوال المعيشية هي نتيجة النمو السكاني الكبير، حيث قال أن السكان يتزايدون حسب متتالية هندسية (1 ، 2 ،4 ، 8، 16 ، 32 .....) أي أعداد السكان تتضاعف كل ربع قرن أي كل 25 سنة و تستمر في الزيادة إلى مالا نهاية ما لم يعرقل هذا النمو موانع معينة، و أن الغذاء يتزايد وفق متتالية حسابية (1 ، 2 ،3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 .....) مما يعني أن الفجوة بين عدد السكان و الموارد الغذائية ستزداد اتساعا بشكل رهيب.

و من أجل تحقيق التوازن بين نمو السكان و نمو الموارد الغذائية طرح **مالتوس** حلولا أهمها :

_ **التقشف في استهلاك الطعام:** على السكان أن يستهلكوا فقط ما هو ضروري من الغذاء كي يبقوا على قيد الحياة.

_ **تحديد حجم السكان بحجم الغذاء:** و هو أن يتم تحديد حجم السكان حسب توفر الغذاء، فكلما زاد الغذاء يزداد السكان و كلما انخفض حجم الغذاء يتناقص عدد السكان.

_ **الحد من زراعة الأراضي:** يقول **مالتوس** أن زيادة الغذاء تخضع لقانون تناقص الغلة (قانون الغلة المتناقصة) ، أي أن الأراضي الزراعية تنتج في كل عام أقل مما أنتجته في العام الماضي و أكثر مما ستنتجه العام القادم، لذلك يجب منع زيادة إنتاج الغذاء من خلال تقليل عدد العمال و تخفيض رأس مال المستثمر في الزراعة.

_ **تخفيض عدد السكان:** يقول **مالتوس** إذا استمرت الإمدادات الغذائية في الزيادة فإن الشعب سينجب المزيد من الأطفال، الأمر الذي يدعو إلى زيادة الطلب على الغذاء و بالتالي تقل حصة الفرد في الغذاء نتيجة ازدياد السكان.

لذلك اقترح **مالتوس** نوعين من الضوابط السكانية:

1-الضوابط الوقائية: و ذلك من خلال خفض معدل المواليد ، و أن الرجل كثير الإنجاب يصاب بعواقب وخيمة حيث يؤدي ذلك إلى خفض مستوى المعيشة و تزداد عليه الأعباء (الفقر ، الجهل ، البؤس ، الأوبئة.....) لذلك علية الإبعاد عن الزواج أو تأخيره أو التعفف.

2-الضوابط الإيجابية: تمارس تأثيرها على النمو السكاني عن طريق زيادة معدل الوفيات و يتم تطبيقها من قبل الطبيعة من خلال الكوارث الطبيعية (فيضانات، زلازل، الأعاصير .....) أو من قبل الإنسان كنشر الأمراض و الأوبئة ، ممارسة الأعمال الشاقة ، الحروب ، المجاعات و الفقر ..... إلخ و بالتالي تخفيض عدد السكان و ينصح **مالتوس** بإعتماد الضوابط الوقائية لتخفيض عدد السكان و عندما تفشل يتم اللجوء للضوابط الإيجابية.[1]

ب-آثار نظرية مالتوس: أثرت نظرية **مالتوس** في الحكام ببريطانيا في القرن 19 الذي كان يوصف بقرن الفقراء و ذلك بسبب البطالة و المرض و الشيخوخة ، لذا كان عليهم الاعتماد على أبنائهم أو الأصدقاء أو الادخار لأوقات الشدة ، فصدر قانون بورز (قانون الفقراء) عام 1934 الذي كان يدعو الفقراء للهجرة و نص على ما يلي : " **يقيم الفقراء في إصلاحية تؤمن لهم التغذية و الملبس ، كما يدخل أطفالهم معهم حيث يدرسون في بعض المدارس إضافة إلى توفير الغذاء و الملبس لهم، في المقابل يعمل الفقراء لعدة ساعات يوميا**" و ذلك لتحقيق حجم الإعانة لهم .

1-طارق السيد :علم السكان ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 ، ص ص75 – 77.

قد سبب هذا القانون أعمال شغب كبيرة في بريطانيا حيث اعتبر خصوم **مالتوس** أن قانون الفقراء هو تطبيق لأفكاره التي كانت ضد الفقراء، عكس ذلك فقد رحب الرأسماليون بهذا القانون.[1]

ج-الانتقادات التي وجهت لنظرية مالتوس: توقع **مالتوس** تردي الأوضاع الاقتصادية للأجيال القادمة في أوروبا الغربية ، و هو ما لم يحصل حيث لم يزد عدد السكان مما تنبأ به ، لكن إنتاج الغذاء ارتفع بشكل كبير بسبب التقدم السريع في مجال التكنولوجيا ، الأمر الذي أدى لارتفاع مستويات المعيشة للشعوب الأوروبية.

كما حسب **مالتوس** أن الإنتاج الغذائي لن يواكب النمو السكاني بسبب قانون تناقص الغلة في الزراعة ، لكن بسبب التكنولوجيا و تراكم رؤوس الأموال نجحت الدول الأوروبية في مرحلة تأجيل مرحلة تناقص الغلة حيث استفادت هذه الدول من الأسمدة و البذور و المبيدات الحيوية و الآلات الصناعية كالجرارات و غيرها ، فزاد الإنتاج بشكل كبير.

مالتوس نظر لزيادة حجم السكان بصورة تشاؤمية عكس بعض المفكرين.

بريطانيا لم تعاني أبدا من نقص الغذاء لأنها أنتجت الفحم و الحديد و الآلات و السفن و الكك الحديدية و بادلتها بالمواد الغذائية من دول أجنبية.

مالتوس فشل في توقع فتح مناطق جديدة حيث ساهمت الكشوفات الجغرافية و اكتشاف أمريكا و أستراليا في زراعة مساحات واسعة من الاراضي البكر الجديدة الامر الذي ادى إلى زيادة إنتاج الغذاء.

أهمل القوة العاملة حيث تعامل مع الاطفال كأنهم ليسوا سوى مستهلك جديد و لم يتعامل معهم كأنهم منتج جديد.[2]

2 - نظرية التحول الديموغرافي:

و هي الانتقال من ارتفاع معدلات الولادات و الوفيات إلى انخفاض معدلات الولادات و الوفيات في بلد يتطور من عصر ما قبل الثورة الصناعية و الزراعية إلى النظام الاقتصادي ، و هو النموذج الذي يصف التغير السكاني على مر الزمن ، لأنه يقوم على تفسير التغيرات الملحوظة أو التحولات في معدلات المواليد و الوفيات لمجتمع ما من مرحلة يكون فيها معدلي المواليد و الوفيات عاليين و تسمى هذه المرحلة مرحلة ما قبل التحول ، إلى مرحلة يكون كلاهما منخفضين و تسمى مرحلة ما بعد التحول.

1- جويدة عميرة : اتجاهات نظرية في علم السكان ، نفس المرجع ، ص ص 67 – 68.

2-نفس المرجع : ص ص 74 – 76. (بالتصرف).

وضعت نظرية التحول الديموغرافي عام 1929 على يد الديموغرافي الأمريكي **لاندري** الذي لاحظ التغيرات أو التحولات في معدلات المواليد و الوفيات في المجتمعات الصناعية على مدى 200 سنة الماضية ، فوصلت معظم البلدان المتقدمة إلى المرحلة الثالثة أو الرابعة ، و الغالبية الكبيرة من البلدان النامية إلى المرحلة الثانية أو الثالثة.

لخص المراحل التي تمر بها المجتمعات البشرية من نظام ديموغرافي تقليدي حيث تكون نسبة الولادات و الوفيات مرتفعة إلى نظام ديموغرافي عصري حيث تكون الولادات و الوفيات بنسبة منخفضة.

تنص هذه النظرية التي صاحبت الثورتين الصناعية و الزراعية إلى انخفاض كل من معدلي الولادات و الوفيات على حد سواء و من ثم انخفاض معدل النمو السكاني ، حيث أدى هذا التطور إلى التحسن في مستوى المعيشة و ارتفاع الدخل الفردي.

توصلت هذه النظرية إلى تحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التغير السكاني، حيث فسرت الاتجاهات الديموغرافية في أوروبا التي لم تتطابق مع آراء **مالتوس** ، مما جعلها أحسن من نظرية **مالتوس** كونها أخذت بعد عالمي و وفرت الحد الأدنى من الفائدة للعالم الاجتماعي فيما يتعلق بمحددات و عواقب التحول الديموغرافي.

إن الانتقال الديموغرافي هو حقبة زمنية تطول مدته أو تقصر بحسب الحالات ، و تتحول أثناءها المعطيات الديموغرافية لمجموعة سكانية ما و تتعدد أشكال الانتقال و تحده مرحلة لا تقل من الانتقال عن 40 سنة أي ما يعادل جيل و نصف، و قد تطول و تبلغ 150 سنة أي ما يعادل خمسة أجيال.

و تؤثر مدة الانتقال و معدل النمو تأثيرا مباشرا في تغير حجم السكان بين نهاية النظام التقليدي و حجمها مع بداية النظام العصري، و يقاس هذا التغير بمؤشر يسمى " مضاعف الانتقال".

أ-مراحل التحول الديموغرافي: بينت هذه النظرية أن المجتمعات مرت عبر التاريخ بعدد من المراحل الديموغرافية و التي تقسم إلى ثلاثة أو أربع مراحل.

1-المرحلة الأولى : و تعرف بالمرحلة البدائية أو مرحلة ما قبل المجتمع الصناعي ، و تتميز بارتفاع معدل الوفيات و المواليد ، و يتعرض السكان فيها إلى الأوبئة و المجاعات.

يرتفع معدل الوفيات بشكل كبير خاصة عند الأطفال الرضع حيث يصل إلى 250بالألف بسبب الأمراض المعدية و الخطيرة ، حيث كانت المرأة تلد حتى 10 أطفال لتعويض الموتى كي يبقى على الأقل إثنان أو ثلاثة على قيد الحياة، الأمراض المنتشرة كانت (الكوليرا ، التيفوئيد ، الإسهال ، الحصبة ، السعال الديكي و غيرها).

و قد نتج عن هذه الظروف التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي و الثقافي جراء الحروب و المجاعات التي شهدتها البشرية آنذاك و التي مست كل شعوب العالم دون استثناء حتى القرن 17 م ، حيث أصبحت الأمور تتحسن شيئا فشيئا.[1]

2-المرحلة الثانية: تعرف أيضا بمرحلة التزايد السكاني المبكر و تميزت هذه المرحلة بالنمو السكاني المتزايد نتيجة انخفاض معدل الوفيات و بقاء معدل المواليد مرتفعا، مما جعل الفرق بين المواليد و الوفيات كبيرا و ذلك بسبب تحسن الظروف المعيشية و الصحية.

يمكن ملاحظة ثلاث مراحل فرعية للنمو السكاني التي عرفت بالنمو الديموغرافي الحديث و تمثلت في :

بداية المرحلة: تمثلت في نمو ضئيل للسكان.

وسط المرحلة: تميزت بالنمو السريع و انخفاض معدل الوفيات بشكل كبير.

نهاية المرحلة: تميزت بالنمو البطيء نتيجة لبداية انخفاض معدلات المواليد.

وجدت في هذه المرحلة اختلال بين معدل المواليد العالية و معدل الوفيات المنخفضة مما أدى إلى كثرة النمو السكاني الذي يسمى بالانفجار السكاني ، علما أن هذا النمو لا يرجع إلى الزيادة في معدلات الخصوبة و إنما إلى انخفاض معدلات الوفيات. حدث هذا التغيير في شمال غرب أوروبا في القرن 19 بسبب الثورة الصناعية.

يعود السبب إلى انخفاض معدلات الوفيات في هذه المرحلة إلى عاملين أساسين هما:

-تتمثل في التحسينات في الإمدادات المعيشية خاصة الغذائية و تحست الاساليب الزراعية نتيجة الثورة الزراعية التي اقترنت بتطور وسائل النقل.

-تتمثل في التحسينات الكبيرة في مجال الصحة العامة مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات خاصة مرحلة الطفولة ، فضلا في تحسين في المياه الصالحة للشرب و معالجة الأغذية و الصرف الصحي ، و تحسين التعليم و الوضع الاجتماعي للأمهات.

3-المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الأولى و تعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر و التي تميزت بالانخفاض الواضح و الثابت للخصوبة مع الاستمرار في انخفاض معدلات الوفيات و هذا في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية بدأت تتحسن تدريجيا حسب الظروف المعيشية و

1- نفس المرجع السابق : ص ص 130 – 133.

استمر معدل الوفيات في الانخفاض بسبب التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي في الفترة الممتدة بين عامي (1880-1930).[1]

في هذه المرحلة انتشر الوعي بين الأسر و بدأت في خفض النسل لتحسين مستوى المعيشة.

ثانيا خروج المرأة إلى العمل و تحسين وضعها الاجتماعي و فتح مدارس لمحو الأمية.

ثالثا التطور في المجال الصحي مما قلل من نسبة الوفيات.

رابعا تطور التكنولوجيا و ظهور حبوب منع الحمل في النصف الثاني من القرن 20.

هذه العوامل ساهمت في انخفاض معدلات الخصوبة، و ذلك الانخفاض يعود إلى سياسة تحديد النسل المنتهجة و تغير تفكير الناس نحو تفضيل الأسر الصغيرة.

4-المرحلة الرابعة: تسمى هذه المرحلة مرحلة النضج (طور ما بعد الانتقال) في النظام العصري و فيها يكون النمو السكاني منعدما أو ضعيفا ، و يستقر حجم السكان في مستوى أرفع بكثير عما كان عليه في بداية الانتقال.

ينتج عن الولادات و الوفيات المنخفضة زيادة طبيعية منخفضة ، و يختلف مستوى الزيادة الطبيعية بحسب السلوك الانجابي للسكان و تركيبهم العمري حيث يصل المعدل السنوي للزيادة أحيانا ما يكون أدنى من 1بالمئة و قد يصبح سلبيا ، و يصل معدل المواليد و الوفيات إلى أقل من 15 – 20 بالألف و قد يصل النمو في بعض الدول إلى انعدام النمو أي (النمو الصفري) أو حتى الانكماش في حجم السكان ، و إن معدل الزيادة الطبيعية في معظم البلدان المتقدمة لا يقل عن 1 بالمئة بل ينخفض إلى أقل من الصفر.

يظهر الفرق هنا بين المرحلة الأولى و المرحلة الرابعة في أن المعدل المرتفع للوفيات في المرحلة الأولى كان العامل المنظم و الضابط لضمان استقرار النمو السكاني و التحكم فيه ، أما في المرحلة الرابعة فقد حدث العكس تماما فقد تميزت هذه المرحلة بأن التوازن المستقر و المنخفض للسكان أصبح يتحقق خلال المعدل المنخفض للمواليد و الوفيات ، و أ، معدل المواليد الذي يتذبذب هبوطا أو ارتفاعا في حدود ضيقة أصبح العامل المنظم و الضابط في انخفاض النمو السكاني و استقراره.

تعتبر اليابان البلد الوحيد في العصر الحديث التي استطاعت أن تمر من المرحلة الثالثة إلى الرابعة في أقل من عشرين سنة ، و ذلك لاتباعها لسياسة سكانية حازمة لتخفيض معدل النمو السكاني فيها وصل إلى 1 بالمئة سنويا.

1- نفس المرجع : ص ص 135- 137.

ب-الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التحول الديموغرافي:

-**رأى سزريتير** و **كرينهالغ** أن نظرية التحول الديمغرافي لم تفشل فقط في الاختبارات التجريبية بل أضرت بالبحث التجريبي و يجب أن تهمل.

-قال كيرك و ماسون أنه يمكن أن يكون لها بعض جوانب الفشل، لكن هذا يهيئ لبناء معرفي يقوي النظرية.

في عام 1973 انطلق مشروع كبير لدعم النظرية حيث حدد **كوال** و هو من اتباع هذه النظرية الصعوبة في تحديد العتبة الدقيقة للتحديث التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى جاهزية الخصوبة للانخفاض.

إن نظرية التحول الديموغرافي في بعض نسخها المعدلة تنكر العالم الثالث كتاريخ و تفترض بأن التقدم يتكون من انجاز الظروف المميزة للغرب، بما أن التحديث انتقل إلى دول أخرى فإن سكانها سيواجهون نفس مراحل التغير الديموغرافي حسب اعتقاد كيرك هذا ما يحدث بالضبط حيث أصبح تحول الخصوبة عاليا.

حسب **وينكلير** يرى أن نظرية التحول الديموغرافي تظل إطارا مفيدا لتحليل التغيرات الديموغرافية في وجهة نظر تاريخية، أما تطبيقها على التحولات الديموغرافية في البلدان النامية فهي ليست مجرد نقاش أكاديمي لكن لها أهمية عملية كبيرة بخصوص السياسة السكانية الملائمة التي يجب تبنيها

النظريات الطبيعية في علم السكان:

تمهيد: شكل الإخفاق الذي صاحب النظرية المالتوسية، وعجزها عن إدراك وتفسير النمو السكاني الحاصل بشكل صحيح وكامل، دافعا قويا لظهور نظريات جديدة تسعى لتفسير الواقع الجديد للمشكلة السكانية، وهي النظريات التي يمكن تشطيرها عموما لثلاثة اتجاهات كبرى، أولها وتسمى بالنظريات الطبيعية أو بالبيولوجية، وتقوم أساسا على الاعتقاد بأن ما يتحكم في وتيرة النمو السكاني، هو طبيعة الإنسان بوجه عام وطبيعة العالم الذي يعيش فيه. وطبقا لهذا التصور، فإن سيطرة الإنسان على نموه يعتبر أمرا سطحيا للغاية، وهو الاتجاه الذي ساد في كتابات كل من: **دبلداي ،هربرت سبنسر، كوارد جيني، سادلر** وآخرون غيرهم.

1- نظرية دبلداي (1709-1870) : Doubleday يذهب دبلداي في كتابه القانون الحقيقي للسكان المنشور في سنة 1837 ، إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية والزيادة السكانية، وأنه كلما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية. كما أن تكاثر السكان يكون أكبر لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ويتناقص بين الأثرياء في حين يحافظ على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة. وعلى الرغم من الرواج الذي لاقته هذه النظرية حتى عهد قريب، حتى أن واحدا مثل **جوزيه دي كاسترو** قد وجد أن قلة البروتين في الغذاء تؤدي إلى زيادة النسل، الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا أردنا أن نقلل من زيادة السكان في بلد ما فيجب أن تزيد نسبة البروتينات في الغذاء سكان ذلك البلد، إلا أنها انطوت هي الأخر على مجموعة من نقاط الضعف، والتي منها نذكر:

- لم يفرق **دبلداي** بين القدرة على الإنجاب وبين النمو الفعلي للسكان .
- قوله "إن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء"، أمران لا تسندهما أية حقائق علمية ولا يمكن الجزم بهما بالمطلق، وهو ما يجعلهما غير واقعيان.[1]

2- نظرية سادلر: 1835- 1780يعتبر **Sadler** مصلحا اجتماعيا كما كان من رجال الاقتصاد المعاصرين **لمالتوس**، والذي أبان عن اهتمام جلي بالمسألة السكانية ترجمه في كتابه الصادر في عام 1830 والمسمى بقانون السكان، والذي ذهب فيه إلى التسليم بأن القانون الطبيعي المتحكم في عملية التناسل، يختلف جذريا عن القانون الذي أخذ به **مالتوس**، وأن الميل البشري إلى الزيادة يتناقص كلما زاد

1- منير عبد الله كرادشة : نفس المرجع السابق ، ص ص41-42.

الحجم السكاني، وهو ما يعني أن التكاثر عملية تتحكم في نفسها بنفسها، وأن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الإنساني من التضخم، وهي الفكرة التي يصدقه قوله: "أن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده"... كما يعتقد **سادلر** أن الزيادة في السكان لا تتأثر بالبؤس والرذيلة كما أعتقد **مالتوس**، و إنما تتأثر بالسعادة والغنى بين أفراد المجتمع، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك بتنمية القدرة عليه، وأنه في كل واحدة من مراحل الرقي الإنساني، وتحول المجتمعات من مراحل الصيد والزراعة، إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة ينقص تدريجيا عدد السكان، إلى أن يقف عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من الرفاهية . ورغم التفاؤلية التي طبعت أفكاره، إلا أنها مع ذلك لم تخلو من العيوب مما عرضها لوابل من الانتقادات، أبرزها:

- ✓ إهمالها لدراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان، من ذلك مثلا أن الصينيين والهنود... يعدون من أكبر الشعوب مقدرة على التناسل، ولكنهم يعانون في الوقت عينه كثرة السكان الخطيرة.
- ✓ لم يفرق بين القدرة على الإنجاب والنمو الفعلي للسكان، إذ أن القدرة على الإنجاب قد تكون كبيرة، ومع ذلك قد يكون النمو الفعلي للسكان قليلا، بسبب كثرة حالات الوفيات على سبيل المثال.[1]

3- نظرية هربرت سبنسر(1850- 1903): فيلسوف ومفكر انجليزي اشتهر بفكره الاجتماعي المرتكز على التفسير البيولوجي، كما هو واضحا في مؤلفه الموسوم باسم الأسس البيولوجية، والذي ضمن إياه آرائه ضمن فلسفة التركيب واتجاهات السكان التي وضعها عام 1854 ، حيث يرى سبنسر أن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكوين، أي بين اهتمام الإنسان بنفسه وقدرته على الانسلال، حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، يتطلبان من الإنسان أن يبذل جهود إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وأن ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس، في الأنشطة المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير، ومن ثمة يتبقى له قدر ضئيل من هذه الطاقة من أجل مصالح وأنشطة التناسل، وذلك ما يؤدي أليا إلى خفض قدرته على التوالد، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين: كالعمل، التعليم وغيرهما، تراجع اهتمامه بالتكاثر لاسيما لدى النساء، لأن ذلك يتطلب منهن وقتا وطاقة ويصيبهن بالضعف، وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية، لأنه يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر فيه النزعة الفردية بشكل واضح. كما يذهب

1-خليل عبد الهادي البدو : علم الاجتماع السكاني ، نفس المرجع ، ص 27.

سبنسر إلى أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الانسال، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقي الشعوب وتطورها، فزيادة السكان تدفع الإنسان إلى الأمام، وأن الضغط السكاني في رأيه يمثل عاملا ايجابيا، لأنه يحث أكثر على استغلال الموارد المتاحة. لكن هذه الجهود لم تخلو هي الأخرى من العيوب، والتي كان أبرزها:

- ✓ سعيه الحثيث لصياغة نظرية سكانية، تنسجم مع نظريته العامة حول التطور البيولوجي، غير أن الحياة لا تنطوي على ذلك الترابط الجميل الذي كشفه في نظريته، وأنه إذا كان هناك تنافر بين التناسل والنضج الذاتي للأفراد فهو ذو أهمية قليلة بكل تأكيد.
- ✓ حرصه على تدعيم نظريته بشواهد واقعية، لم تكن كافية ولا ممثلة لجميع الاحتمالات أو شاملة للعوامل المختلفة المتداخلة التي تؤثر على السلوك الإنجابي، مغفلا في ذلك عددا أخر من الشواهد التي تدحض نظريته، ومن ذلك مثلا أن معدلات الخصوبة المتناقصة ليست نتاجا للتغيرات الفسيولوجية فقط، بقدر ما تكون أيضا نتيجة لتضافر مجموعة أخرى من العوامل، كالالتجاء لاستخدام وسائل حديثة لتحديد النسل، أو النظام القيمي والثقافي السائد في المجتمع...
- ✓ تأثير تعليم المرأة في قدرتها على التناسل وإن كان حقيقية أكدتها العديد من الدراسات، إلا أنه تبقى هناك عوامل اجتماعية عديدة غير التعليم تؤثر في قدرة على التناسل، ذلك أن المرأة التي نالت قسطا كبيرا من التعليم، لا بد أن تكون قد تجاوزت أهم فترات خصوبتها والتي تمتد عادة ما بين 30-20 سنة.[1]

4- نظرية كوارد جيني (1884-1965): يعد **كوراد جيني Corrad Gini** مفكر اجتماعي ايطالي، اهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على التغير الساري في المجتمع، في كتابه "أثر السكان في تطور المجتمع" الصادر سنة 1912 ، والذي أوضح فيه وجود علاقة بين تطور المجتمع، وبين ما يحدث فيه من متغيرات مرحلية في النمو السكاني، أي أنه كان يرى أن العامل السكاني يعمل بصورة ما على تغير طبيعة السكان، وهي التغيرات التي تختلف بصورة أو بأخرى باختلاف الطبقات الاجتماعية فيه.

وقد بنى تصوره هذا على أساس أن التطور الاجتماعي يشبه حياة الفرد، والذي يبتدئها بمرحلة النشأة ثم مرحلة التقدم ليدركها التدهور في الأخير، مفترضا أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع، تتميز بخصائص محددة تميز نمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو، وتؤثر في مختلف جوانب

1- علي عبد الرزاق جلبي : نفس المرجع ،ص 97.

المجتمع البيولوجية و المورفولوجيا، والاقتصادية وغيرها، حيث تتميز المجتمعات في مرحلة تكوينها ونشأتها بزيادة الخصوبة، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة التقدم فإن المجتمع يكون مكتظا بالسكان لذلك تبدأ الهجرة من هذا المجتمع. غير أن هذا التصور الذي صاغه كوارد جيني لم يخلو هو الأخر من الانتقادات والتحفظات التي سيقت ضدها، والتي من بينها نذكر ما يلي:

- ✓ يعتقد **جيني** بوجود قوة طبيعية تحدد عدد السكان بالزيادة أو النقصان، وتظهر هذه القوة في العمليات البيولوجية، ونقص القدرة على التناسل، وقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة خطأ التفسير استناد إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها.
- ✓ استمد **جيني** رؤيته فيما يتعلق باتجاه الزيادة السكانية أو نقصها، انطلاقا من دراسته لتاريخ بعض الأمم القديمة كاليونان والرومان، وهو ما لا يمكن اعتباره تعميما باعتبار أن بعض الشعوب الأخرى كالهند والصين كانت لها اتجاهات مغايرة لذلك.
- ✓ تتسم بعض المجتمعات بدرجات عالية من الخصوبة، لا يمكن التمييز فيها بين خصوبة طبقة اجتماعية عن طبقة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعين الصيني والهندي.
- ✓ العوامل التي تؤدي إلى التقليل من النمو السكاني عديدة وليست هي فقط الحروب والهجرة، ومن بينها نجد الإجهاض، الأوبئة، المجاعات، ارتفاع نسبة الوفيات... وهي عوامل لم يلتفت لها جيني، وقد يؤثر ظهورها في سير تطور المجتمع في اتجاه يختلف كليا عن الاتجاه الذي تصوره.[1]

النظريات الاجتماعية في علم السكان:

ومن أهم رواد هذا الاتجاه نذكر كل من: **كارل ماركس، دوركايم، ، أرسين ديمون** وآخرون غيرهم.

1- نظرية كارل ماركس: يعتبر **كارل ماركس Karl marx** رجل اقتصاد وسياسة واجتماع في المقام الأول، اشتهر بكتاباته و آرائه المناهضة للنظام الرأسمالي لم يتعرض ماركس بشكل مباشر لقضية أسباب زيادة السكان، وإنما قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية، التي اعتبر أنها تحدد المشكلة السكانية والعوامل السوسيواقتصادية المتعلقة به، وذلك ضمن الإطار الواسع للمادية التاريخية. وقامت أراء ماركس في تناوله لهذا المسألة، على التشكيك في صحة القوانين التي صاغها **مالتوس** ، والقائلة بأن الموارد لا

1-يونس حمادي علي : نفس المرجع ، ص ص54 – 56.

يمكنها أن تنمو بنفس القدر الذي ينمو به السكان، وأن فقر وشقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعي لإنجاب عدد من الأطفال، يزيدون على نطاق قدرته على إعالتهم.[1]

ولم يرى أي داعي للتشكيك في قدرة كل من العلم والتكنولوجيا، على زيادة الكمية المتاحة من الغذاء والسلع الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما، فإن النتيجة الطبيعية للنمو السكاني هي الزيادة الجوهرية في الإنتاج، ذلك أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاجه، ومن ثمة فإنه في المجتمع المنظم تنظيما جيدا تؤدي زيادة السكان إلى ثروة أكبر و يرجع ماركس حالة الفقر التي تعتري المجتمعات الرأسمالية إلى النظام السائد فيها، معتبرا أنه لا يوجد ما يساهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع، طالما أن الآلات تتزايد بسرعة تفوق تزايد العمال، فيحدث فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص، واختصار النفقات وتراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية، مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال، ويصبح وجودهم في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا، مما يسهم في تكوين جيش احتياطي من العمال، يكفل لهم الحفاظ على الأجور عند حد الكفاف، من خلال التنافس على الوظائف بين العمال، بل أكثر من ذلك فإن وجود هذا الفائض من العمال، سوف يدفع بالعمال إلى زيادة إنتاجياتهم حتى يحافظوا على وظائفهم. وهي الأوضاع التي تنبأ ماركس بأنها سوف تتحول تدريجيا إلى عامل مدمر للمجتمع الرأسمالي، وذلك من خلال إثارة حالة من السخط العام ثم الثورة ضد هذه الأوضاع، تنتهي بإقامة نظام إنتاج اشتراكي تتلاشى فيه مشكلة الزيادة السكانية، والتي سوف يتم استيعابها بواسطة الاقتصاد دون إحداث آثار جانبية، وذلك من خلال التشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال.

كما يرى أنه لا يوجد قانون طبيعي عام للسكان، وأن لكل عصر ولكل أسلوب في الإنتاج على مر التاريخ قانون السكان الخاص به، والذي يتناسب مع الظروف الخاصة السائدة فيه.[2]

- ✓ **الانتقادات التي وجهت إلى أفكار ماركس:** تعرض الإسهام الماركسي في مجال النمو السكاني إلى جملة من التحفظات التي أحيطت به حتى من قبل أشد المتحمسين له، وذلك بفعل العيوب التي اعترت عملية الالتزام بإعماله على أرض الواقع، والتي من أبرزها نذكر ما يلي:
- ✓ أعاب **ماركس** على مناوئة في الرأي من شاكلة **روبرت مالتوس** وغيرهم، تحيزهم الفاضح ودفاعهم المستميت عن مصالح الطبقات الحاكمة، إلا أنه كرر الخطأ نفسه من خلال تحيزه العلني لطبقة العمال، وهو ما أثر في طريقة أبحاثه وفي النتائج التي خلص إليها.

1- عماد مطير الشمري : الجغرافيا السكانية ، أسس و تطبيقات ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012، ص 39.

2- مصطفى خلف عبد الجواد : دراسات في علم اجتماع السكان، دار الميسرة ، القاهرة ، 2009، ص 24.

- ✓ اعتقد **ماركس** أن الاشتراكية هي النظام الوحيد الذي يستطيع أن يجنب المجتمعات الإنسانية ويلات التزايد السكاني، مهملا في ذلك أثر العديد من العوامل الأخرى كالحرية الشخصية فيما يتعلق بالزوج والانسلال، وهو ما لا يتفق مع طبيعة البشر وطبيعة الحياة الاجتماعية للسكان.[1]
- ✓ لم يتفق كافة الماركسيين مع الأفكار الأصلية لماركس حول السكان، حيث اصطدمت الدول التي أخذت بالفلسفة الماركسية كمشروع سياسي واقتصادي، مشكلات ناجمة من أن النظرية الأصلية لم تقدم شرحا وافيا، حول القسم الخاص بكون كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، تنتج علاقات مختلفة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.
- ✓ يرى **ماركس** أن قانون السكان الاشتراكي يقف على وجه النقيض من قانون السكان6 الرأسمالي، فإذا كان معدل المواليد منخفضا في ظل النظام الرأسمالي ، فإنه سيكون مرتفعا في ظل النظام الاشتراكي، و إذا كان الإجهاض أمرا شيئا في الأول فإنه أمر جيد بالنسبة للمجتمع الاشتراكي وهكذا، وهو ما يعني أن الاتجاهات الديموغرافية في الدول الاشتراكية سوف تختلف كلية عن غيرها في البلاد الرأسمالي، غير أن واقع الحال كان يقول عكس ذلك تماما، حيث لم تختلف هذه الاتجاهات في المجتمعات الاشتراكية عن نظيرتها في المجتمعات الرأسمالية، ومن شواهد ذلك أن الحكومة الصينية وأمام حتمية التعامل مع اكبر حجم سكاني في العالم، قد وجدت نفسها مجبرة على هجر الإيديولوجيا الماركسية في مجال السكان، حيث قامت منذ سنوات السبعينات بإعادة تنظيم الجهود من أجل السيطرة على نمو السكان، من خلال تبني واحد من أكثر البرامج الحكومية شدة في التعامل مع مشكلة النمو السكاني، بهدف تقليل الخصوبة من خلال فرض قيود على الزواج أي تبني الحل المالتوسي ومنع الحمل (الحل الذي قدمه المالتوسيون الجدد والإجهاض، بل أكثر من ذلك فإن الاشتراكية السوفيتية مثلا لم تستطع القضاء على أسوء الأمور التي ألصقها ماركس بالرأسمالية، وهي ارتفاع معدلات الوفيات بين الطبقات العاملة مقارنة بمعدلات الوفيات بين الطبقات الأخرى، كما أن معدلات المواليد قبل 1990 انخفضت إلى مستوياتها الدنيا، لدرجة أنه لم يعد من الممكن الادعاء بأن ذلك مرتبط بالبرجوازية مثلما ذهب إلى ذلك ماركس .[2]

1- خليل عبد الهادي البدو: علم الاجتماع السكاني ، دار امد للنشر و التوزيع ،ط1 ،عمان،2009 ، ص 31.

2- نفس المرجع : ص 34.

2- نظرية إميل دوركايم: هو أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، اشتهر بنظريته حول تقسيم العمل، والتي جرى إسقاطها في حقل الدراسات السكانية، و يذهب **دوركايم** إلى أن زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التي تتم بها زيادة لدى سكان القرى والأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل أخر وهو الهجرة، ففي المدن يعيش السكان في شكل كتل متراصة بعضهم إلى جانب بعض، لا يحتاجون غلى مساحات كما في الأرياف لاسيما في إنتاج قوتهم.

ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا ومعدل نموهم عاليا دائما، بل أن طبيعة الحياة وما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم.

وأكد على أن عملية تقسيم العمل الاجتماعي تكون أكثر سهولة وأوسع نطاقا كلما أزداد عدد أفراد المجتمع، إذ تزداد حالات الاحتكاك والتفاعل بينهم، الأمر الذي يساعد على رفع قدرتهم في تبادل الأفعال والأعمال كما أن سكان المجتمع يتجهون دوما نحو التكيف بعضهم مع البعض الأخر، من خلال مرورهم بم ا رحل اجتماعية واقتصادية حددها بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فالزراعة، والصناعة، وهكذا تزداد الكثافة تبعا للانتقال من مرحلة لأخرى، ويزداد التركيز والاكتظاظ ويتولد من خلال ذلك تيار من تبادل الأفعال وردود الأفعال، وتبعا لزيادة حجم السكان وكثافته وجد **دوركايم** بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة.

- **أهم الاعتراضات التي صاحبت نظرية دوركايم:** لم يختلف عن سابقيه من المنظرين، أين وقع هو الآخر في بعض الهفوات، والتي يمكن حصرها إجمالا فيما يلي:

✓ اهتم بجانب واحد وهو تقسيم العمل الاجتماعي في تفسيره لقضايا السكان، مع طغيان المسحة النفسية والاجتماعية على نظريته.

✓ تميزت نظريته بطابع إحصائي فقير، أغفل التغيرات التي تواجه المجتمع وسكانه، والناتجة عن التقدم التكنولوجي وانعكاساته على الأوضاع الخدماتية والثقافية. فضلا عن ذلك فليس من السهل تحديد طاقة أي مجتمع ما في قدرته على استيعابه لأفراد هذه الطاقة، كانت ولازالت موضع شك لاسيما في المجتمعات الصناعية والتكنولوجية.

3- نظرية أرسين ديمون(1840- 1902): أستاذ بجامعة **ستراسبورغ**، اهتم بالقضايا الاجتماعية المؤثرة في السكان، وذلك انطلاقا من الدراسة التي قام بها عن نمو السكان في أواخر القرن

19 بفرنسا، والتي ضمنها في كتابه الصادر في سنة 1890 تحت عنوان تناقص سكان المدينة، والذي تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي والتي عرفت باسم العزلة الاجتماعية و يؤيد **ديمون** أن الفرد يميل إلى البحث عن الصعود إلى مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية، وأنه في عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على التناسل، وذلك لأنه يبتعد شيئا فشيئا عن وسطه الطبيعي وعن أسرته، ويفقد نتيجة ذلك اهتمامه بالأسرة إذ لا يجد الوقت الكافي لتكوينها، وهو ما دفعه إلى التسليم بأن عدد السكان في المجتمع يتناسب عكسيا مع تكوين الفرد لنفسه، كما يرى بأن للمدن الكبيرة في المجتمع الديمقراطي جاذبية هائلة، ذات تأثير على الذين يعيشون قريبا منها.[1] وقد بني **ديمون** نظريته هذه نتيجة دراسته للخصوبة في أقاليم فرنسا، وذهب إلى هناك تفاوت كبيرا بين المجتمعات المتقدمة مثل فرنسا والنامية مثل الهند، ففي فرنسا حيث استقرت الديمقراطية كان الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى سريعا، أي تكون الشعيرية الاجتماعية أشد مفعولا مما ترتب عليه خفض معدل المواليد إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن المدن الكبرى في المجتمعات الديمقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين يعيشون بالقرب منها، وبهذا تزيد من قوة الجاذبية الشعيرية على الناس وتسرع بالعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع، أما الذين يبعدون عن مراكز الجاذبية ويعملون في حرف لا يجد الطموح الفردي فيها سوى فرص ضئيلة للنمو، لا يجتذبون بمثل هذه السرعة إلى الحركة الشعيرية، ومن هنا لا يحتمل أن يقللوا معدل المواليد بنفس الدرجة بل يواصلون التزايد.[2]

- الانتقادات التي وجهت لأفكار **ديمون:** المتتبع لأفكار نظرية **ديمون**، يجد أنه حرر نظرية سبنسر من التنافر بين الفرد والجنس، وأن نظريته كان للطابع النفسي والاجتماعي الأثر الغالب فيها مقارنة بسبنسر غير أن ما يعاب عليه هو أنه لم يعطي تفسيرا كاملا لأسباب هبوط نسبة المواليد في فرنسا، وغيرها من الدول التي تشهد انخفاضا في معدل المواليد، وذلك رغم الأهمية التي تحوزها في مجال توجيه الاهتمام إلى دور العوامل الاجتماعية في تزايد السكان أو تناقصه.

4- النظريات الاقتصادية في علم السكان :

1- المسألة السكانية في المذهبين التجاري والطبيعي: كان للمذهب التجاري الفضل الأول في ظهور مفاهيم ومقولات علم الاقتصاد السياسي، ولكن هذا المذهب الذي كان يمثل أولى مراحل تطور رأس المال التجاري، ويؤيد على دور الربح التجاري في تكوين الثروة الاجتماعية، لم يعطي أهمية تذكر للعنصر

1-خليل عبد الهادي البدو: نفس المرجع، ص 32.

2- مصطفى عمر حمادة : نفس المرجع، ص 114 .

البشري، ومن ثمة لم يهتم بالمسألة السكانية، كما لم يتعرض أنصاره من أمثال : **توماس مان**، و**جون لوك**، **وجيمس ستيوارت** لهذا الموضوع وفي منتصف القرن 18 ظهرت في فرنسا مدرسة الطبيعيين، والتي كان معظم منظريها من ملاك الأراضي الواسعة، والذين عملوا على إعلاء شأن الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي، حيث كانت تمثل حسب وجهة نظرهم العمل الإنتاجي الوحيد، لأنها تدر ناتجا أكبر من المواد التي استخدمت في الإنتاج، ومن هنا اهتموا بعنصر العمل وعلى رأسه العنصر البشري، والذي أصبح يمارس دورا مؤكدا في الحياة الاقتصادية لا يمكن نكرانه، حيث أبدوا اهتما كبيرا به في عدد من كتاباتهم، من ذلك ما ذهب إليه مثلا **ريتشارد كانتيون** والذي فرق بين معدلي النمو السكاني لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، أي طبقة ملاك الأراضي والطبقة المنتجة، في حين تطرق **فرانسوا كيناي** أحد مؤسسي هذه المدرسة، إلى العلاقة بين الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى .[1]

2- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية: شكلت المدرسة الكلاسيكية النظرية الاقتصادية الأبرز، وذلك على مدار الفترة الممتدة ما بين القرنين 18 ومطلع القرن 20، وهي التي تلخص فحواها في الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في أي وجه من أوجه النشاط الاقتصادي، باعتبار أن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدول، نظرا لما يمتازون به من فعالية ومقدرة على استغلال الموارد، لذا جاء تعرضها للمسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية، وذلك من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، وهو التعرض الذي سمح بطرح عدد كبير من الرؤى النظرية التي سنخوض في تفاصيل بعضها كما يلي:

1- نظرية مستوى الكفاف: وترى أن استمرار النمو السكاني، سيؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، وبتالي سيؤدي ذلك بعد فترة طويلة قدرها 25 عاما، إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل إلى دون مستوى الكفاف. ونتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب إنقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، فيرتفع مستوى الأجور مرة أخرى إلى فوق مستوى الكفاف، وهو الذي تفترض فيه هذه النظرية انه سوف يؤدي تشجيع الزواج وتزيد بذلك معدلات الولادة، وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد مرة أخرى، وعندئذ سيتكرر ما حدث سابقا من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى وهكذا. وأهم المنتسبين إلى هذه النظرية نذكر جون

---

[1] – حنان عبد الخضر هاشم : المشكلة السكانية و متطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية 1، العدد الثامن عشر، العراق،2011 ، ص 89 .

ستيوارت ميل، والذي سلم بأن مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل يعتمد على معدل السكان المتزايد مقسوما على رأس المال المتزايد والمستخدم في العملية الإنتاجية، فإن زاد هذا الأخير وأصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور، وعلى العكس من ذلك إذا زاد عدد السكان فقط، وبالتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم، فإن الأجور العمالية المدفوعة مالت نحو الانخفاض.[1]

2- نظرية الوضع الساكن: وأهم روادها **ساي، فون، سبنيور** ... و تنص على أن الزيادة المستمرة في رأس المال والعمال ستؤدي لهبوط عائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، مما يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتا، بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائد في المجتمع، وهذا سيخلف أثار خطيرة على الأوضاع اقتصادية أهمها:

- توقف الثروة القومية ورأس المال المستخدم.
- انخفاض الطلب على العمال.
- انخفاض أجورهم.

3-نظرية الغلة المتناقصة: يعد العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو، أول من بحث في مشكلة الغلة المتناقصة وأثرها على التنمية الاقتصادية، مشيرا بأن هذه القانون يبرز إلى الوجود بسبب زيادة السكان، دون أن يقابل ذلك زيادة في الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد شهدت السنوات العشر التي تلت وفاة **ريكاردو** (1823-1833)،هجوما ضاريا على أفكاره من قبل عدد من الاقتصاديين ، والذين يأتي على رأسهم **هنري كاريه** (1739-1879) و**ريتشارد جونز**(1790-1855) ، والذين طرحوا على بساط البحث قضية ما إذا كانت المبادئ التي أشار إليها **ريكاردو** صحيحة، حيث يعتقد الأول أن السكان قاموا بزراعة الأراضي الأقل خصوبة وليست الخصبة كما افترض **ريكاردو**، وبهذا فإن التزايد السكاني لا يشكل أية مشكلة في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي. أما الثاني فلا يؤمن بالصفة الأبدية لقانون الغلة المتناقصة، فالإنسان حسبه من خلال زيادة معارفه وعلومه وتطوير التكنولوجيا، يستطيع ابتكار أدوات وأساليب إنتاجية تخفف من مفعول هذا القانون، ولاسيما أنه يتسم -أي الإنسان- ببعد النظر، والميل إلى تجديد حاجاته الضرورية والكمالية، مما يدفعه إلى الحد من تكاثره طواعية .[2]

1- يونس حمادي علي : نفس المرجع ، ص 56.

2- محمد فاروق الشبول : نفس المرجع ص 56 .

3- النظريات الاقتصادية الحديثة: أحدثت الثورة التكنولوجية التي شهدتها أوربا مطلع القرن19 ، نموا هائلا في الفنون الإنتاجية والصناعات الثقيلة والتوزيع في زراعة الأراضي، وهو ما تجلى في ارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة، وارتفع معدل الربح مسببا تزايدا في تراكم المال والناتج المحلي وفرص التوظيف، الأمر الذي أنعكس سريعا على الفكر السكاني السائد آنذاك، حيث لم يعد ينظر إلى تأثير التزايد السكاني على حجم الإنتاج، من قبل رواد الفكر الكلاسيكي الجدد حينها نظرة مطلقة، بمعنى أن الزيادة السكانية يمكن تحت تأثير شروط معينة، أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، كما يمكن لها أن تؤدي إلى تدهورها في ظل سيادة شروط أخرى حيث طرحت في هذا الإطار عدد من النظريات، اخترنا منهم العينة التالية :

- **1- نظرية الحد الأمثل:** طرح مفهوم الحجم الأمثل للسكان في كتابات علماء الاقتصاد لأول مرة على يد "أدم سميث"، ثم تجدد العهد معه مرة أخرى في سنة 1833 في كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي" لـ: سيد جويك، ومن بعده جاء الدور على كل من **ادوين كانان** في سنة 1888 في كتابه "أساسيات الاقتصاد السياسي"، والاقتصادي السويدي **كنوت فيكسل** وذلك في عام 1901 ، في سلسلة محاراته عن الاقتصاد القومي، قبل أن يستقر مفهومه كمصطلح شائع لدى الاقتصاديين الرأسماليين آنذاك، بعد أن أماط اللثام عنه بوضوح تام المفكر الاقتصادي الانجليزي **ألكسندر كارسوندر**، والذي تناوله في كتابيه "المشكلة السكانية" و"سكان العالم" والذي حاول من خلاله الربط ما بين الزيادة السكانية وموارد الثروة، معتبرا أن الإنسان جاهد دائما للوصول إلى العدد الأمثل، والذي معناه العدد الذي يتيح الحصول على أعلى متوسط للعائد بالنسبة إلى الفرد الواحد، وذلك بمراعاة كل من طبيعة البيئة، درجة المهارة المستخدمة من قبل الأفراد، وكذا طبيعة وعادات الناس الذين يعنيهم الأمر وتقاليدهم، وجميع الحقائق الأخرى ذات الصلة بالمسألة، وعندئذ يتحكم الإنسان بشكل عام في عدد أفراده بقصد الوصول إلى الحد الأمثل ، والذي يتسم بكونه غير ثابت حيث يتباين بين زمان وأخر، وذلك تبعا لتغير الظروف السابق ذكرها، حيث أنه كلما كانت المهارة عند أفراد المجتمع كبيرة، كلما زاد احتمال أن يصبح هذا المجتمع كثير السكان، في حين أن هناك مجتمعات غنية بموارد الثروة (أراضي زراعية، ثروة معدنية أو غيرها من الموارد التي توفر الإنتاج...) لكن عدد سكانها بقي قليل، كما هو الأمر بالنسبة لكل من: السودان، أستراليا، العراق.[1] وأعتقد **كارسوندز** أن نمو السكان يخضع لسيطرة الإنسان نفسه،

1- طارق السيد : علم السكان ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،2008، ص 89 .

نظرا لأنه محكوم بتفاعله مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية، وعدده على هذا الأساس يتغير من وقت لأخر تبعا لتغير هذا التفاعل، فكلما ازداد التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة العدد والعكس صحيح أيضا، وهو هنا يخالف **مالتوس** يزداد بمعدلات لا تتناسب مع موارده، مؤيدا بذلك الرأي القائل بأن الزيادة في أعداد السكان، تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها والمتناسبة مع ظروف الحياة، وأن الإنسان أضطر لابتداع أساليب كالإجهاض، ووأد البنات، وعزل النساء...كي يسيطر ويتحكم بأعداد أ فراده مبتدعا في ذلك مقياسا يحدد به ذلك الحجم وهو متوسط الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل أخذ في الزيادة دل ذلك على أن هذا المجتمع بحاجة إلى المزيد من السكان، وأنه لم يصل إلى الحد الأمثل بعد.

- **2 – نظرية الفجوة السكانية:** يرى **روبرت بولدوين** صاحب هذه النظرية، أنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة متوسط دخل الفرد، فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة، حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعيشي، ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه. وعلى العكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي .[1]
- **3 – نظرية عرض العمل غير المحدود:** ظهرت هذه النظرية في سنة 1954 في شكل مقالة هامة نشرها آرثر لويس في مجلة "الدراسات الاقتصادية والاجتماعية" لمدرسة مانشستر، معتمدا على بعض الحقائق التي تسود في البلاد المتخلفة مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، بطالة حادة، ازدواجية اقتصادية بفعل وجود قطاع صناعي فتي، يتسم بارتفاع مستوى الإنتاجية عنصر العمل البشري، ارتفاع معدلات الأجور، تكنولوجيا متقدمة وقدرة محدودة على خلق فرص توظيف واستيعاب العمالة بسبب ضآلة حجم الفائض الاقتصادي، والذي يمكن أن يتحول إلى تراكم رأسمالي في مقابل قطاع زراعي تقليدي –قطاع الكفاف– يتسم بوجود بطالة مقنعة، وتكنولوجيا محدودة، وضعف الأجور... إلخ. حيث يرى في هذا الصدد آرثر لويس، أنه من الممكن الاستفادة من هذا الوضع السكاني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية حينها، إذا أمكن سحب عدد من العمال الزراعيين الزائدين عن حاجة هذا القطاع، لكي يعملوا في القطاع الصناعي، مشترطا لنجاح ذلك 03 ضوابط أساسية وهي:

✓ الاستثمار في القطاع الصناعي يتوقف على الفائض الذي يتحقق بداخله.

1– رمزي زكي :المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة علم المعرفة ، الكويت ،1984 ، ص 168 .

- ✓ أجور العاملين في القطاع الصناعي، يجب أن تعلو مستوى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بالقطاع الزراعي.
- ✓ تكلفة تدريب العمال الفائضين في القطاع الزراعي، للالتحاق بالقطاع الصناعي، يجب أن تكون ضئيلة وثابتة عبر الزمن.

وانطلاقا من هذه الشروط يمكن أن تبدأ عملية التنمية، بالسحب من عرض العمل غير المحدود في القطاع الزراعي وتغذية القطاع الصناعي بهؤلاء العمال، مع ضرورة المحافظة على انخفاض أجورهم، حتى يتحقق الرأسماليين فائض اقتصادي في نهاية العملية الإنتاجية يوجه للاستثمار، وحينما يزداد الاستثمار تزيد قدرة الرأسماليين على إلحاق المزيد من المزارعين بالقطاع الصناعي، وتستمر العملية هكذا، فتقل البطالة ويزداد تراكم رأس المال وتنمو الإنتاجية، ويرتفع الدخل ومعه معدل النمو الاقتصادي

- **4 – نظرية الطلب على العمل:** يعتقد **سدني كونتز** بأن الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ بأن دخول الصناعة إلى اقتصاديات الدول النامية لأول مرة، يعمل على زيادة الطلب من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين، وهما هبوط معدلات الوفيات من جهة، و زيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى.

وأفترض **كونتز** أن الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة، فبينما ترتبط الخصوبة ارتباطا عكسيا بالتنمية الاقتصادية أو الدخل، موضحا بان معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية، وذلك لأن عمل الأطفال والنساء أصبح قليل الأهمية نسبيا، وطالما استمر الطلب على العمل الأبناء بين العوائل الفقيرة، فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال.[1]

1– يونس حمادي: نفس المرجع، ص ص 60 – 61.

المحاضرة الرابعة : المظاهر الديمغرافية .

المقدمة:

يعتبر السكان أحد الموضوعات العديدة التي تدخل ضمن اختصاصات علم الاجتماع و التي يوليها المشتغلون به جانبا لا بأس به من اهتماماتهم, و استنادا إلى ذلك يتصور المعتمون بدراسة السكان في علم الاجتماع مجموعة متباينة من الظواهر السكانية تنصرف إليها جهودهم في البحث و الدراسة كما يرتب المشتغلون بعلم الاجتماع عدة نتائج توضح ضرورة و أهمية دراسة هذه الظواهر السكانية في المجتمع.

1-السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع:

على رغم من أن دراسة السكان أقدم من علم الاجتماع إلا أنها ما لبثت أن أصبحت أكثر ارتباطا و إلتصاقا بعلم الاجتماع, ويمكن القول أن النظر إلى السكان باعتبارهم أحد مكونات المجتمع وواحد من مجالات الاهتمام, وهذا العلم كان في مقدمة الاعتبارات و العوامل التي جعلت من السكان ميدان لدراسة في علم الاجتماع, و كان نتيجة نظرتهم إلى السكان باعتبارهم أهم عنصر في البناء الاجتماعي و الذي يتوقف عليه وجود مختلف العناصر الأخرى في هذا البناء, و خاصة في تطوير و بلورة هذا الاتجاه النظري.

***2*-الظواهر السكانية و أنواعها :**

ينظر بعض علماء علم الاجتماع إلى كل كتلة بشرية تعرف باسم السكان على أنها جسم بشري ينمو و يتحرك, و من ثم فإنهم يتصورون أن لهذا الجسم بناء, كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغير.

وينظر البعض الآخر إلى السكان على أنه عنصر من البناء الاجتماعي للمجتمع, كما فرقوا بين عدد من الظواهر السكانية, سنحاول توضيح المقصود منها و أهمها:

1-حجم السكان:

وهو مصطلح المقصود به عدد الأفراد في مكان معين, و في وقت معين من السهل على دارسي علم السكان حصر عدد السكان إذا كان هذا العدد موجود في مساحة صغيرة من الأرض و لكن من الصعب حصر عدد السكان في مساحة كبيرة لذلك نقوم بالتعداد السكاني على فترات متقاربة من خلال تسجيل عدد الحالات لمواليد – الوفيات– الزواج و الطلاق التي تفيد في التسجيلات الحيوية, كما يمكن معرفة ما المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل أو في وقت لاحق.

2-تكوين السكان:

هو مجموع الذكور و الإناث و مختلف أفراد المجتمع في فئات السن المتباينة و من مهن و حرف وثقافة أو مستويات تعليمية ,زواجية, ريفية, حضرية متعددة و مختلفة .

- سؤال يطرح نفسه: على ماذا يركز تكوين السكان؟

- الجواب: لا يركز تكوين السكان على العدد بل على:

أ-المهن المختلفة

ب-السن

ج-النوع

د-سكان المدن و الريف

<u>ملاحظة:</u>

التغيرات التي تحدث في تكوين السكان قد تحدث في زمن معين و في مجتمع معين ، فلو نظرنا إلى المجتمعات الجاذبة لسكان لوجدنا أكبر نسبة من السكان هم شباب

و لو نظرنا إلى المجتمعات الطاردة لسكان لوجدنا أكبر نسبة من السكان هم كبار السن.

3-توزيع السكان:

يتم تقسيم السكان و توزيعهم على أساس درجة التحضر و التصنيع و قد يقسم السكان داخليا إلى السكان الذين يعيشون في المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة, وسكان المناطق الحضرية الصناعية الجديدة و سكان المناطق الحضرية الصناعية السابقة على المرحلة الحضرية.

و قد يقسم السكان داخليا إلى السكان الذين يعيشون في المناطق المحلية الريفية التي تعتمد على زراعة و السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية و الضواحي.

و قد يتم توزيع السكان إلى: (حضر- ريف- بدو)أو قارة أسيا -ا فريفيا -أوربا (جنوب القارة – شمال القارة)

سؤال: لماذا ندرس توزيع السكان و التغيرات التي تطرأ على توزيعهم ؟

جواب: ندرس هذه الحالة لوجود علاقة تبادلية بين تكوين السكان و توزيعهم التي ينتج عنها الهجرة.

4-*الكثافة* السكانية: هي العلاقة بين السكان و مساحة الأرض التي يسكنوها, كما يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى ذلك العدد السكاني الموزع على مساحة معينة, وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة:

$$\frac{\text{عدد السكان}}{\text{المساحة}}$$

ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الكلم المربع الواحد, أو الميل المربع الواحد.

5-نمو السكان:

المقصود بنمو السكان في المجتمع هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة, و يرتبط مفهوم النمو في السكان بمفهومي تضخم السكان و أزمة السكان, وكلها مفاهيم لا تنفصل عن فكرة حركة السكان و تغيرها. فالسكان إما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل: الوفيات – الهجرة أو غيرها

و إما أن يسيروا في اتجاه الزيادة و النمو بفعل عاملي:

الولادات– الهجرة أيضا.

6-التحول الديمغرافي:

هو عملية تحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة و الوفيات مرتفعة إلى حالة أخري تتميز بانخفاض في الخصوبة و الوفيات .

هناك مرحلة تسمى (مرحلة انتقالية) وهي:

عندما يكون هناك انخفاض بسيط في المواليد و الوفيات تسمى نمو انتقالي لأنه يستعد لمرحلة (انتقالية كي يقفز و يتحول إلى: "تحول ديمغرافي"

7-التغير الديمغرافي:

سؤال: ماهي العناصر التي يتكون منها التغير الديمغرافي؟

جواب: للتغير الديمغرافي ثلاث عناصر و هي :

1-المواليد 2-الوفيات 3-الهجرة

و مع التوالي حالات الميلاد والوفاة و الانتقال فان العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير .

3-ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع:

سؤال:

هل هناك ضرورة لدراسة الظواهر السكانية؟

جواب:

نعم, ضمن الأمور الهامة بالنسبة لعلم الاجتماع أن يهتم بدراسة الجوانب البنائية (الثابتة) و الديناميكية (المتحركة)

سؤال:

كيف ندرس الظواهر السكانية في المجتمع؟

جواب:

ندرسها من خلال:

1-الجوانب البنائية للظواهر

2-الجوانب الديناميكية للظواهر

سؤال:

لماذا من الضروري دراسة حجم السكان؟

جواب:

الاهتمام بدراسة السكان على أساس علمي من حيث الحجم و التغير في حجم السكان, و أسباب هذا التغير لا يرجع إلى أسباب عالمية فقط و لكن تسهم هذه الدراسة في رفاهية الإنسان من خلال زيادة الوعي الاجتماعي.

إن تداخل هذه العناصر الثلاثة :حجم السكان- رفاهية الإنسان- الوعي الاجتماعي. يدفعنا إلى تسليط الضوء على العلاقة القوية بيت هذه العناصر.

1-دراسة حجم السكان:

فإذا كنا نجد اليوم اهتماما بالسكان على أساس علمي ينصرف نحو دراسة حجم السكان و التغير في هذا الحجم خلال الزمن, و التعرف على أسباب هذا التغير, فان هذا الاهتمام لا يرجع في النهاية إلى أسباب عالمية أكاديمية بحثه, بل إلى ما تسهم به هذه الدراسة في مجال الرفاهية الإنسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع و اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية, ومن خلال توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية القومية و القرارات و السياسات و الاستراتيجيات على المستويات المحلية و العالمية .

المحاضرة الخامسة :علاقة الديمغرافيا بالعلوم الأخرى.

مقدمة :

إن للديموغرافيا علاقة وطيدة و متكاملة تربطها بالتخصصات الأخرى في شتى العلوم ، و تساهم بشكل كبير في تطور هذه التخصصات المتنوعة و تستفد منها ، و التي تعتبر عنصرا مهما و حيويا من أجل ترقية و تطوير البحوث الديموغرافية ، كما لها روابط مع تخصصات مختلفة كالاقتصاد و علم الاجتماع و الجغرافيا و التاريخ و التي تستحق الكشف عنها.

1- علاقة الديموغرافية بالعلوم الاجتماعية:

1-1علاقة الديموغرافيا بعلم الاجتماع: تتميز العلاقة بين علم الاجتماع و دراسة السكان بطبيعة موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بناءه و تغيره ، فالسكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع بالتالي يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع.

يعتمد علم الاجتماع في تحليله للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية و المتغيرات السكانية التي يستفيد منها.

إن تحليل و دراسة العلاقة بين الظواهر السكانية و الظواهر الاجتماعية يثري علم الاجتماع و يساعده للوصول إلى قدر عالي من التعميم و تجريد معطيات من الواقع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع ، كما استفاد علم السكان كثيرا من علم الاجتماع حيث حرص هذا الأخير على توفير الشروط النظرية و المنهجية لعلم الاجتماع السكان و تثبيت دعائم استقلاله و تمييزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى، و ذلك من خلال توفير القضايا الامبريقية و الاستقرائية عن المتغيرات السكانية و الاجتماعية و تمكينه من الاستعانة بمناهج و أدوات البحث الاجتماعي في دراسة الظواهر السكانية.[1]

2- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الانسانية:

1-علاقة الديموغرافيا بالأنثروبولوجيا : يتسم مجال الانثروبولوجيا بالاتساع جراء تناوله ظواهر كثيرة و متنوعة تتصلب الإنسان مما أدى إلى تشعبه إلى عدة فروع معرفية ، أبرزها الأنثروبولوجيا الطبيعية التي تدرس المواصفات الطبيعية للإنسان ، و كذا الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية التي تهتم بالإنسان بوصفه ظاهرة اجتماعية لها نمط معين في المعيشة و السلوك و العقائد و التقاليد .

1- مصطفى خلف عبد الجواد : نفس المرجع ، ص ص 7 -8 .

هذه المعطيات أصبح يستفيد منها علماء السكان في بعض دراستهم و لاسيما ما تعلق منها بالبحث في الأصول السلالية و الثقافية لسكان مجتمعات معينة و قد نتج عن ذلك ما يعرف بتمييز العنصر و التفاوت في الخصائص النوعية لبعض السكان دون غيرهم.[1]

2-علاقة الديموغرافيا بعلم النفس: ترجع علاقة الديموغرافيا بعلم النفس إلى عقود طويلة مضت ، وذلك حينما لجأ **كينز** للاعتماد في تفسيره للعوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (أي الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار) إلى التحليل النفسي لسلوك المستهلكين و الرأسماليين ، لم يلجأ إلى القوانين الاقتصادية التي تظهر في مجال الانتاج و التوزيع حيث أدى "أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم و لكن ليس بنفس الكمية التي يتزايد بها الدخل". و هو القانون الذي رأى أنه ذو صلاحية مطلقة باعتباره متصل بالطبيعة الانسانية[2] ، و لم يتوقف هامش التعاون عند هذا الحد حيث أبدى العديد من علماء النفس في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بمعالجة عدد من المواضيع ذات الارتباط الوثيق بالسلوك الديموغرافي و التي من بين أكثرها تناولا نذكر عمليات تحديد النسل ، و ذلك رغم كونها مسألة ديموغرافية بحته. حيث حاول الكثير من المهتمين و الدارسين لهذا التخصص معرفة الدوافع التي تصنع الفوارق في استجابات الأفراد فتدفع البعض إلى كثرة الانجاب و بعضهم الآخر للابتعاد عنه.[3]

3- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى:

1-علاقة الديموغرافيا بالاقتصاد: تعتبر العلاقة بين الديموغرافيا و الاقتصاد علاقة أزلية منذ القدم و ذات تأثير متبادل ، سواء من حيث الارتباط المفاهيمي أو الفكري ففي حين يحدد تطور الاقتصاد من نواحي كثيرة طبيعة السمات الأساسية للنمو السكاني و تركيبته ، فإن حجم السكان و تركيبتهم يؤثران أيضا بشكل في وتيرة النمو الاقتصادي و مستوياته و حتى نوعية الخيارات الواجب اعتمادها .

جعلت التطورات العالمية المعاصرة هذا الموضوع محل اهتمام الحكومات في إطار مساعيها الرامية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و ذلك عن طريق دراسة العلاقة القائمة بين حجم السكان و الموارد الطبيعية و الانتاج القومي و مدى كفايته، حتى بات في حكم المؤكد ندرة وجود ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحجم السكان و العكس صحيح و من شواهد ذلك :

-منير اسماعيل ابو شاور و أمجد عبد المهدي مساعدة ،دراسات في الجغرافية الديمغرافية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع 1،عمان ، ص 125 .

2- رمزي زكي: نفس المرجع، 123.

3-طارق السيد: نفس المرجع، ص22.

-تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل الحراك السكاني(الهجرة) مثلا في أوقات الكساد تقل الهجرة إلى داخل البلاد و العكس في أوقات الانتعاش و الازدهار.

-الأوضاع الاقتصادية تؤثر على الخصوبة مثلا الأوضاع الاقتصادية السيئة تدفع الشباب للابتعاد و العكوف عن الزواج.

-يستوجب لمعرفة المتطلبات المالية لسياسة التأمين الاجتماعي في المستقبل معرفة التركيب العمري للسكان في المستقبل.

لقد أثمر الارتباط بين الديموغرافيا و الاقتصاد قيام حقلين معرفيين مشتقين منهما الأول **يسمى اقتصاد السكان** و هو علم فرعي شامل لجميع الأسس و المبادئ المنهجية الخاصة ببحث العلاقة بين تطور السكان و تطور المجتمع في جوانبه الاقتصادية في إطار تشكيلة سوسيو-اقتصادية معينة معتمدا بشكل كبير على المبادئ و القواعد المنهجية للاقتصاد السياسي.

أما الثاني **يسمى الديموغرافيا الاقتصادية** و هي تشكل فرعا من منظومة العلوم الديموغرافية و يتناول تأثير الجوانب الاقتصادية في عملية إعادة الانتاج معتمدا في تحليلاتها على المبادئ المنهجية و المقولات المحددة في علم الاقتصاد السكان.[1]

2-علاقة الديموغرافيا بالإحصاء: يشكل الاحصاء أحد الروافد المعرفية الهامة التي يتغذى منها علم السكان ، لقد اعتمد البحث السكاني منذ القدم على الرقم الاحصائي ليعبر عن الظواهر الديموغرافية كعددها و معدلها و نسبة تطورها و حساب توقعاتها.....إلخ

لقد كان لتطور علم الاحصاء الأثر الكبير في تقدم الدراسات السكانية الموثوق بصحتها ،مما مكن الدراسات الديموغرافية من أن تبلغ مرحلة متقدمة من التجريد الرياضي فتحولت بذلك من علاقات كيفية إلى علاقات كمية تسهل معالجتها بالآلات الحاسبة و الاعلام الالكتروني بواسطة الحقبة الاحصائية للعلوم الانسانية SPSS مما يؤدي إلى سرعة استخلاص البيانات السكانية و معرفة درجة و قيمة و نوع العلاقات الارتباطية بين مختلف الظواهر السكانية.

علم الاحصاء كما هو معروف يعتمد على عدة أساليب إحصائية أبسطها المقاييس المستعملة في الاحصاء الوصفي مثلا مقياس النزعة المركزية و التشتت و مقياس الارتباط باختلافها و التي من خلالها يمكن أن نصف حالة الواقع السكاني في لحظة معينة.

1-بلمير بلسن : الديموغرافيا ، منظومة من المعارف ، العدد14 ديسمبر، الجزائر ، 2000 ، ص ص 228 -229 .

إن المقاييس الاحصائية ليست سوى مواد خام يعتمد عليها الديموغرافي في دراسته ، فيحلل الرقم الاحصائي في إطار النظرية في ضوء التحولات الاقتصادية و الاجتماعية.

3-علاقة الديموغرافيا بالسياسة: تلعب المتغيرات السياسية دور بالغ الأهمية في تشكيل الأحداث الديموغرافية و على سبيل المثال نجد أنه صدر في اليابان عقب نهاية الحرب العالمية الاولى قانون يبيح و يشجع على عمليات الاجهاض و العقم ، و قد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض المواليد . و الأمر ذاته ينطبق على الصين أين أثرت سياسة تحديد النسل المنتهجة من قبل السلطة السياسية و التي تقضي بمنح كل أسرة الحق في انجاب طفل واحد مع إمكانية تمديد هذا الحق إلى طفل ثاني في حالة ما كان المولود الاول "**بنت**". هذه السياسة أدت إلى تغير جذري في التركيب السكاني للمجتمع الصيني.

كما أن قوانين المتعلقة بالهجرة (منع / ترخيص) و المتبعة في كثير من الدول تؤثر على عدد السكان و توزيعهم بصورة ملحوظة سواء كانت الهجرة داخل البلد أو خارجه.[1]

1- طارق السيد: نفس المرجع ، ص 21 .

المحاضرة السادسة : الظواهر الديمغرافية .

1- أوجه الظواهر الديموغرافية.

يمكن النظر إلى الظواهر الديموغرافية من عدة أوجه نذكر منها :

أ-الظواهر المدروسة و الظواهر المشوشة: عندما ندرس ظاهرة ما كالزواج مثلا ظاهرة مدروسة لا نستطيع التحكم في ظاهرة ثانية يمكن أن تؤثر في النتائج كالوفاة، فنحن لا نعلم موقف الأفراد المتوفين من الزواج كونهم قد توفوا ، فالوفاة هي الظاهرة المشوشة بينما الزواج هو الظاهرة المدروسة.

ب-الظواهر الحيادية و الظواهر السلبية: تتميز الظواهر السلبية بأنها تخرج الفرد الملاحظ من مجال الملاحظة سواء بالوفاة، أو الهجرة الخارجية بينما تتميز الظواهر الحيادية بأنها لا تخرج الفرد من مجال الملاحظة كظاهرة الزواج.

ج-الظواهر المتكررة و الظواهر غير متكررة: الظواهر المتكررة هي التي يمكن أن يعيشها الفرد أكثر من مرة كالزواج و الهجرة، بينما الظواهر غير متكررة لا يتعرض لها الفرد إلا مرة واحدة كالوفاة، الولادة، الزواج الأول، الهجرة الأولى.

2- ظاهرة الولادات و الخصوبة.

الظواهر الديموغرافية الكبرى و أهم مقاييس و مؤشرات قياسها:

1-الولادات(يعبر عنها بالخصوبة): الخصب كثرة الكلأ و العشب في مكان ما ، و منه تربة خصبة أما لفظ خصوبة في الديموغرافية فيطلق عليها للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني و التي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء ، و ينبغي التمييز بينها و بين القدرة على التوالد و هي التي يقصد بها القدرة الفيزيولوجية على الإنجاب، أي القدرة الطبيعية على حمل الأطفال. [1]

مفهوم الخصوبة : تعرفها **الأستاذة عميرة جويدة** كالآتي : "المقدرة الحقيقية على الإنجاب و يعبر عنها بعدد الولادات الأحياء".[2]

في حين تعرفها **الأستاذة شريف آسيا** بأنها:" التناسل الإنساني الخاص بالأزواج المنجبين، أو النساء اللواتي ينجبن أطفالا، فهي ظاهرة ترتبط بالولادات الحية من حيث علاقتها بالزوجين".[3]

1- ابراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 ، ص 25 .

2-جويدة عميرة :مصادر جمع البيانات الديمغرافية، دار جوانا للنشر و التوزيع ،القاهرة ،2015،ص 125.

3-آسيا شريف :الظواهر الديمغرافية قراءات نظرية و تمارين تطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1 ،الجزائر ، 2015،ص 87.

الولادات الحية :حسب المنظمة العالمية للصحة على أنها الانفصال الكلي لناتج الحمل(المولود) عن جسم الأم ، و يشترط أن يزن على الأقل 500 غرام و أن لا يقل طوله عن 25سم على الأقل ، و أن تكون مدة الحمل أكثر أو تساوي 22 أسبوع ، و بعد الانفصال يجب أن يتنفس المولود أو تظهر عليه أي علامة من علامات الحياة .

الولادات الميتة :حسب المنظمة العالمية للصحة هي كل وفاة جنين حدثت قبل انفصاله كليا عن جسم أمه ، على أن يكون الجنين يزن على الأقل 500 غرام ، و أن لا يقل طوله عن 25 سم ، و أن تكون مدة حمله أكثر أو تساوي 22 أسبوع ، و بعد الانفصال يجب أن لا يتنفس المولود أو تظهر عليه أي علامة من علامات الحياة .[1]

الخصوبة البيولوجية هي قدرة المرأة على الإنجاب بين (15-49)سنة سواء تزوجت أو لم تتزوج أي كل امرأة قادرة على الإنجاب ، في حين **الخصوبة الفعلية** هي عدد الأطفال الفعليين الذين أنجبتهم المرأة خلال فترة خصوبتها (15-49)سنة في إطار الزواج أو خارجه.

كما يجب أن نميز بين أشكال الولادة و منها:

الولادة الحية: و هي التي تتوفر فيها مقاييس شروط الحياة (النبض ، تنفس.....).

الولادة الميتة: هي التي لا تتوفر فيها مقاييس شروط الحياة (النبض ، تنفس.....).

تعد الخصوبة من العناصر الرئيسية في دراسة السكان ليس فقط أنها تفوق الوفيات و الهجرة و بالتالي هي المحدد الرئيسي لنمو السكان ، بل أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات ، بينما الوفيات تتميز بأنها حتمية بالضرورة و لا يمكن تجنبها عكس الخصوبة إنها أقل ثباتا يمكن التنبؤ بها كما يمكن التحكم فيها فهي أكثر تأثر بالعوامل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و النفسية و غيرها، الخصوبة تتعرض للتغيرات في المدى القصير أكثر مما تتعرض له الوفيات ، تقاس خصوبة المرأة بعدة مقاييس حسابية تختلف فيما بينها تبعا للعمليات الإحصائية المتبعة للحصول عليها ، كما أن لكل منها مزاياها و عيوبها سواء من حيث الدلالة التي يبرزها و هذه المقاييس نذكر منها:

معدل الخصوبة العام، معدل المواليد الخام.

1معدل الخصوبة العام: هو متوسط عدد المواليد الأحياء لكل ألف من النساء في سن الحمل(15-49) سنة داخل دولة معينة أو داخل حدود جغرافية محددة خلال سنة ميلادية معينة.

و يحسب وفق المعادلة التالية :

1-فراس عباس فاضل البياتي : علم اجتماع السكان ، دار الجيل للنشر و الطباعة ، العراق ، 2003، ص 80.

عدد المواليد في سنة معينة و منطقة معينة×1000/عدد النساء (15-49)سنة في نفس السنة و نفس المنطقة[1]

2معدل المواليد الخام: هو متوسط عدد المواليد لكل ألف من السكان داخل دولة معينة أو داخل حدود جغرافية محددة خلال سنة ميلادية معينة. و يحسب وفق المعادلة التالية:

عدد المواليد في سنة معينة و منطقة معينة×1000/عدد السكان في منتصف السنة في نفس المنطقة[2]

3-ظاهرة الوفيات:

عرفت منظمة الصحة العالمية الوفاة على أنها:" الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث ولادة حية، أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون القدرة على الحياة بعد الإغماء".

عرف المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات الوفاة : أنها جمع وفاة و هي الموت ، و يطلق لفظ الوفيات على معدل الوفيات تسامحا .[3]

تتضمن كلمة الوفيات بمعناها العام أن حياة الكائن خاضعة للموت و الفناء و تعد في الديموغرافيا عنصر هام من عناصر تغير السكان ، حيث تفوق في آثارها عامل الهجرة و لا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل في تركيبه كذلك (المجتمع الفرنسي شائخ و المجتمع الجزائري شبابي) خاصة التركيب العمري حيث ترتبك الوفاة بمستوى التعمّر و الذي يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة.

شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في السنوات الأخيرة سواء الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو ، و يرجع ذلك بالدرجة الاولى إلى التقدم الطبي بنوعيه العلاجي و الوقائي الذي بدأ في أجزاء قليلة من العالم ، ثم لبث أن انتشر في بقاع واسعة من أرجاء الكرة الأرضية ، و يعد الانخفاض في الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الانفجار السكاني و التي تعد أهم ملامح التاريخ البشري الحديث خاصة الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، و يمكن الحكم على

1- جويدة عميرة : التحليل الاحصائي للبيانات الاجتماعية و الديمغرافية ، عالم الأفكار ، ط1 ، الجزائر ، 2018 ، ص249.

2- نفس المرجع : ص 248.

3-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا): المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات ، مطبعة السفر العربي ،ط2 ،ص85.

مستوى الوفيات السائد في أي مجتمع عن طريق بعض المقاييس المرتبطة و التي تستنتج معدل الوفيات الخام ، معدل وفيات الأطفال , معدل وفيات الرضع.

أ-معدلات الوفيات: تعتبر معدلات الوفيات مقاييس لقياس نسبة الوفاة في مجتمع سكاني ما ، و لمعدل الوفاة عدة أنواع تتمثل في المعدل الخام للوفيات ، معدل وفيات يتعلق بحساب فئة معينة مثلا معدل وفيات الأطفال الرضع، فيما يلي عرض لأهم معدلات الوفيات :

1معدل الوفيات الخام: هو متوسط عدد الوفيات لكل ألف من السكان داخل دولة معينة أو داخل حدود جغرافية محددة خلال سنة ميلادية معينة.

م.و.خ=عدد الوفيات خلال سنة معينة × 1000/عدد السكان الكلي في منتصف السنة[1]

2معدل وفيات الأطفال الرضع (أقل من سنة): هو عدد الوفيات التي حدثت بين الأطفال دون السنة في منطقة معينة و في سنة معينة لألف مولود حي لتلك المنطقة و السنة، و يحسب حسب المعادلة التالية:

عدد حالات وفاة الأطفال (أقل من سنة)×1000/عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة[2]

4- ظاهرة الزواج.

اعتراف اجتماعي يقره المجتمع و له شرطان : العقد الشرعي و الزفاف، و يعرف الزواج على أنه علاقة جنسية و محضرا اجتماعيا عند شخصين مختلفين رجل و امرأة و يتوقع أن يستمر لمدة أطول من الوقت.

الزواج مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية التي تحدد العلاقة بين الرجل و المرأة و يعرض عليهما نسقا من الالتزامات و الحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة و ضمان أدائها لوظائفها.

يقوم الزواج من الناحية البيولوجية استجابة للحقائق المتعلقة بالإنجاب البشري ، كما يعد موضوعا للديموغرافيا من حيث تأثيره على السكان باعتباره سبيلا للإنجاب هذا من جهة ، و من جهة أخرى سن الزواج عند الأفراد و كيف يؤثر على مستويات الخصوبة خاصة لدى النساء المتزوجات إذا تزوجن في سن متقدمة جدا (زواج القاصرات) ، أو تأخرن في الزواج (العنوسة) و عليه نجد أن مؤشر سن الزواج

1-جويدة عميرة :نفس المرجع السابق ، ص 250.

2- نفس المرجع : ص 252 .

يؤثر بالضرورة على مستويات الخصوبة للمرأة و من ثم على عدد المواليد التي يمكن أن تنجبهن، فالمواليد عامل أساسي يؤثر على نمو السكان كما تُدرس ظاهرة الزواج وفق مقاييس منها معدل الزواج الخام ، معدل الزواج العام.

1معدل الزواج الخام: هو عبارة عن عدد الزيجات المسجلة منسوب إلى متوسط عدد السكان في بلد ما في سنة ما و يحسب وفق المعادلة التالية:

معدل الزواج الخام= عدد الزيجات خلال السنة ×1000/ متوسط عدد السكان لتلك السنة[1]

5- ظاهرة الهجرة .

مقدمة:

يغادر العديد من الناس سنويا من بلادهم و الأراضي التي يعيشون عليها إلى بلاد أخرى ، و عادة ما تختلف بالثقافة و العادات و التقاليد الاجتماعية عن بلادهم ، فيجبرون على التأقلم حتى يتمكنوا من العيش في المجتمع الجديد الذي وصلوا إليه، خصوصا في حال كانت إقامتهم فيه دائمة بعد مشاركتهم في رحلة طويلة للسفر من دولتهم إلى الدولة الجديدة التي سيعيشون على أرضها.

يطلق على هذه الرحلة التي تؤدي إلى استقرار الافراد في دولة ما بشكل دائم مسمّى : "الهجرة".

1-تعريف الهجرة: الهجرة هي حركة السكان، و بصورة أدق هي الحركة عبر حدود معينة لغرض الإقامة . و تعتبر الهجرة إلى جانب الخصوبة و ظاهرة الوفاة عنصرا من عناصر تغير السكان ، و يستخدم اصطلاحا (الهجرة الوافدة) و (الهجرة الخارجة) للإشارة إلى الحركة بين الدول أي الهجرة الدولية ، و يستخدم التعبيران الموازيان لهما و هما الهجرة الداخلية إلى و الهجرة الداخلية من للتعبير عن الحركة الداخلية بين مناطق مختلفة داخل الدولة الواحدة أي الهجرة الداخلية.

2-أنواع الهجرة : للهجرة نوعين رئيسيين هما:

1-الهجرة الخارجية : هي انتقال الافراد من موطنهم إلى موطن آخر عبر الحدود السياسية ، مهما كانت المسافة التي يقطعها المهاجر.

تنقسم الهجرة الخارجية إلى نوعين هما:

1-1-هجرة خارجية دائمة: حيث ينفصل فيها الفرد عن البلد الأصلي و يسعى إلى التأقلم مع البلد الذي هاجر إليه.

1- البرنامج العربي لصحة الأسرة : المكتب المرجعي للسكان ، دليل السكان ، طبعة الخامسة ،2013 ، القاهرة ، ص 37.

1-2-هجرة خارجية مؤقتة: و هي هجرة قصيرة أو طويلة الأمد، إلا أنها غير دائمة.

2-هجرة داخلية: هي انتقال المهاجر من مكان إلى آخر داخل حدود موطنه كالهجرة من الريف إلى الحضر.

تحدث الهجرة الداخلية عادة بحرية ، بمعنى الناس هم الذين يقررون الهجرة و غالبا ما يكون قرارهم مبنيا على اعتبارات اقتصادية ، و هذا لا يعني أن الهجرة داخل الدولة الواحدة لا تنطوي احيانا على الإكراه أو اعتبارات ثقافية أو اجتماعية مختلفة ، حيث تؤخذ حاجات الناس سلفا كما أنه من المتوقع حدوث تحسن ملموس في أوضاع الناس المعنيين بالهجرة ، كما تتأثر الهجرة الداخلية بخصائص الفردية للناس بشكل ملحوظ.[1]

بشكل عام يمكن القول فيما يتعلق بعملية الهجرة و طبيعتها:

1-إن الهجرة ظاهرة طبيعية.

2-إنها ظاهرة إيجابية فقط عندما تحدث وفق كميات و نوعيات محددة مرغوبة و مطلوبة من المهاجرين.

3-أنها ظاهرة إيجابية في حالة عدم تجاوزها تلك الحدود التي من الممكن أن تنعكس سلبا على الدولة و المجتمع

3-مقاييس الهجرة:

معدل صافي الهجرة الخام= (مجموع الهجرة الوافدة – مجموع الهجرة المغادرة)*1000/مجموع السكان في منتصف السنة [2]

1-فتحي محمد ابو عيانة : دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية، ط1 ، بيروت ، 2000 ، ص 143.

2- نفس المرجع : ص ص 172 – 173.

المحاضرة السابعة : مصادر جمع المعطيات الديمغرافية .

تمهيد:

إن المادة الاساسية الأولى للدراسات الديمغرافية هي المعطيات ، وهي مبنية أساسا على مادة الاحصاء ، و هناك عدة مصادر لجمع المعطيات أبرزها : التعداد ،التسجيل الحيوي، التحقيقات الميدانية.

1- :التعداد العام للسكان و السكن

يعتبر التعداد العام للسكان و السكن من اهم المصادر الاحصائية و اضخمها على الاطلاق ،حيث يعود بفائدة إحصائية كبرى في عمليات التخطيط و التنمية و غيرها من المجالات.

1-تعريفه: هو مجموع عملية جمع و تصنيف و تقييم و تحليل و نشر البيانات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تخص في فترة زمنية معينة جميع الاشخاص و خصائصهم .

و تتم عملية جمع المعطيات عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص في المجتمع، و يكون التعداد في تاريخ محدد، حيث تجري أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة كل5سنوات أو 10سنوات.

إن التعداد عملية إحصائية لها قيمة كبيرة لكل بلد وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي علي المستوي العالمي والقومي، ويعتبر ضروري للسياسة الحكومية في المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها في الحاضر والمستقبل.

2-خصائصه:

العد الفردي: أي عد كل فرد داخل الدولة.

الشمولية :إذ يجري على البلد بأكمله.

التزامن: أي يكون العد للأفراد في كل مناطق البلد في نفس الفترة.

الدورية: تجرى التعدادات بصفة منتظمة كل 5سنوات أو 10سنوات.[1]

3_أهميته:

-إعطاء صورة شاملة عن السكان في وقت محدد.

-توفير البيانات الأساسية اللازمة من أجل وضع السياسات و التخطيط على مستوى الدولة، و إدارة البرامج و تقييمها في شتى المجالات: التعليم، الشغل،الصحة.....الخ

-معرفة التوزيع الجغرافي لمجموعة السكان و إحصاء الموارد البشرية.

-معرفة تركيبة السكان حسب السن ،الجنس، الحالة العائلية ،التعليم ،المهنة، حركات الهجرة .....الخ

1- جويدة عميرة : احصاءات السكان في الجزائر ،عالم الافكار ، ط1، السداسي الاول 2017 ، ص ص 19 – 20 .

4-أهم عيوب التعداد:

-أخطاء التغطية للتجمعات السكانية (الحذف، التكرار،...)

-أخطاء المحتوى(الكذب في التصريح، أخطاء التسجيل)

-طول الفترة بين التعدادات خاصة في الدول المتخلفة (10سنوات).[1]

أجري أول تعداد في دولة السويد عام1750، ثم في النمسا سنة1754، ثم في الولايات المتحدة الامريكية سنة1790.

و في الجزائر كان أول تعداد للسكان و المساكن عام1926 و لكنه أهمل سكان الريف و الصحراء.

أما بعد الاستقلال فقد قامت الجزائر بخمسة تعدادات أولها كان سنة1966 ثم1977ثم 1987 ثم 1998 ثم 2008.

2- التسجيل الحيوي (الحالة المدنية)

تعتبر العنصر الأساسي لمعرفة حركة السكان سواء كانت طبيعية (الولادات –الوفيات) أو حقيقية (الولادات، الوفيات، الهجرة)

1-تعريفه: التسجيلات التي تتناول المواليد و الوفيات و المواليد أمواتا، و وفيات الأجنة، الزواج ،الطلاق، التبني، الاعتراف بالأبوة، إبطال الزواج .....الخ باختصار تتناول كل الحوادث التي تخص دخول الفرد في الحياة و خروجها منها.

و يعتبر تسجيل الأحداث (الولادات، الوفيات.....) في سجلات الحالة المدنية إلزاميا و دائما و مستمرا.

ويختلف التسجيل الحيوي عن التعداد فالأول هو تسجيل للأحداث، والثاني تسجيل للأشخاص، وعملية التسجيل الحيوي عملية إجبارية ومجالها أضيق من مجال التعداد.

2-أهمية التسجيل الحيوي:

-يعتبر مصدر أساسي و مباشر للحصول على المعطيات السكانية (نمو السكان ، و تغير التركيبة العمرية و الجنسية).

-يساعد على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة.

-التعرف على اتجاهات التطور حاليا و في المستقبل الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط و البرامج المناسبة.

3-عيوب الحالة المدنية:

1- نفس المرجع : ص ص 24 -26 .

التغطية: في بعض البلدان لا توجد تغطية لجميع جهات الوطن (البدو و الرحل، المناطق المبعثرة.....)

-التأخر في التسجيل لبعض الاحداث بسبب الإهمال في التبليغ.

-عدم تسجيل بعض الأحداث مثل الولادات الميتة.

-مشاكل التسجيل لحدثي الزواج و الطلاق.[1]

3 – البيانات الجاهزة (التحقيقات الميدانية) :

وهي طريقة غير مباشرة تستعين بالبيانات التي توفرها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية ، بحيث تستعين بالسجلات الإحصائية التي تصدر التقارير الرسمية التي تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والتعليمية والتربوية وغيرها والتي تنطوي علي بيانات تتعلق بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنهم والمستويات الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الانتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم .

أنواع المصادر السكانية:

سمح التطور الحاصل في مجال الدراسات الديموغرافية ، و التعدد الحاصل في مصادر البيانات التي تستند إليها في توثيق نتائجها ،للباحثين في هذا المضمار من التوصل إلى صياغة عدد من التصنيفات لها، و ذلك تبعا لنوع المعيار المتبع في ذلك . حيث يمكن في هذا الاطار التمييز بين عدد من التصنيفات و ذلك تبعا لنوع المعيار المستخدم في كل مرة ، و التي من أبرزها نذكر ما يلي :

- **مصادر البيانات الثابتة :** تهتم مصادر البيانات الثابتة بدراسة التركيب السكاني و توزعه عبر إقليم ما ضمن أجال زمنية محددة ، مستخدمة في تحقيق ذلك التعداد السكاني و طريقة المسح بالعينة .
- **مصادر البيانات غير الثابتة :** تدرس حركة السكان في المجتمع عن طريق سجلات المواليد ، الوفيات ، حالات الزواج ، و الطلاق و سجلات الهجرة ، و تضم هي كذلك نوعين من المصادر و هما السجلات الحيوية و سجلات السكان .
- **مصادر البيانات الأساسية:** تتضمن المصادر الأساسية للمعطيات السكانية الأصناف الأربعة السابقة: التعداد السكاني، طريقة المسح بالعينة، السجلات الحيوية، وسجلات السكان.
- **المصادر الثانوية :** فهي تتضمن بعض المراجع ذات الأصول المتعددة، والتي بات بفضلها اليوم من اليسير أن يحصل الإنسان على حقائق أساسية عن الظاهرة السكانية بأي دولة في

1- نفس المرجع : ص ص 73 -76 .

العالم، والتي من بينها نذكر ما يلي: الكتاب الديموغرافي السنوي ،الكتاب الإحصائي السنوي ،المجلة الشهرية للإحصاء، دليل السكان.

تتسم الدراسات السكانية بحاجتها الماسة لتوفر تدفق دائم ودوري للبيانات الخاصة بالسكان، بشكل يتماشى مع حجم التغيرات التي تشهدها المجموعات السكانية، سواء ما تعلق منها بالمواطن الأصلي للأفراد، مستواهم السوسيواقتصادي، والثقافي، مكان الإقامة، حالتهم الزواجية، عدد أفراد أسرهم ... إلخ، حيث تتوقف صحة كل التحاليل و القراءة التشخيصية وعملية التنبؤ بعد، ذلك على مدى صدقية ما هو متاح لديها من بيانات، هذه الأخيرة التي تتباين مصادر الحصول عليها بتباين المجتمعات، حيث يسجل التاريخ في هذا الصدد عديد المحاولات التي أجريت من أجل الحصول على البيانات السكانية ولهذا نحاول أن نستعرض في هذا المحور أنواع المصادر السكانية.

مصادر البيانات غير ثابتة:

1-التسجيل الحيوي: و تعرف الأمم المتحدة نظام التسجيل الحيوي بان يتضمن التسجيل الرسمي والتقرير الإحصائي لجمع وإعداد وتحليل وعرض وتوزيع الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد الأحياء والوفيات ووفيات الأجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي . ويتضمن التسجيل الحيوي العناصر الآتية:

-**المواليد الأحياء:** وتتضمن بيانات عن المولد وجنسه واسمه وتاريخ ولادته ومكانها وتاريخ التسجيل. كذلك يتم الحصول على أهم خصائص الوالدين كمكان الإقامة وتاريخ الزواج والمهنة. الحالة التعليمية والدينية والجنسية والعمر لكل منهما.

-**الوفـــــاة:** وتضمن بيانات عن المتوفى عمره –جنسه – مكان الإقامة المعتد –الحالة الزوجية –عدد الأطفال –الحالة الدينية –بيانات عن حادثة الوفاة. تاريخها –مكانها – سببها وتاريخ تسجيلها–وفيات الأجنة: وتتضمن بيانات مشابهة التي تجمع عن المولد الحي بالإضافة إلى بعض البيانات عن حادثة وفاة الجنين.

-**الـــزواج:** وتتضمن بيانات عن مكان الزواج وتاريخه وكذلك البيانات المتعلقة بكل من الزوجين مكان الإقامة– العمر– الحالة التعليمية – الدينية.

-**الطـــلاق :** وتتضمن بيانات مشابهة لتلك التي تجمع في الزواج بالإضافة إلى تاريخ الزواج كذلك في العديد من البلدان تجمع بيانات عن أحداث حيوية مثل الانفصال بين الزوجين –تبني الأطفال –عملية الاعتراف بالطفل الغير الشرعي. وبطبيعة الحال يجب أن يشمل التسجيل الحيوي كل أنحاء الدولة وكثيرا

ما يكون ذالك صعبا عندما تفتقر الدولة إلى المواصلات اللازمة أو عندما يكون مكتب التسجيل الحيوي غير ملزم بالقانون الذي يفرض تسجيل الحدث خلال فترة زمنية معينة.

2 –سجلات الهجرة : يتزايد السكان نتيجة الزيادة الطبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات) أو غير الطبيعية (الهجرة) فاختلاف الرأي حول ما هو مهاجر لا يسمح بضبط هذه السجلات فبيانات هذه الأخيرة اقل قيمة من الإحصاءات الحيوية وذلك لأنها لا تحتوي على كل الحقائق المرتبطة بالمهاجرين من ناحية. كما أنها سجلات لحظية من ناحية أخرى إذ تسجيل حالة المهاجرين وقت عبورهم للحدود دون اعتبار للتغير الوظيفي والاجتماعي الذي سيطرح عليه في دولة المهجر بعد ذلك ومهما يكون الأمر فان بعض الدول تعتمد في إحصاء المهاجرين على تصاريح السفر والبعض الأخر يأخذ بالبيانات التي تسجلها مصالح الموانئ والحدود وفئة أخرى تحصل على عدد من المهاجرين بان يأخذ الزيادة الطبيعية إلى غير ذلك من الطرق[1].

3– تسجيل السكان : هو نظام إحصائي استعمل بصفة إجبارية في بعض الدول كإيطاليا، الدانمارك، هولندا وبلجيكا، حيث يعتمد هذا النظام على تكوين فهرس عام للأفراد، فكل شخص ما إن يولد حتى يدون اسمه في بطاقة شخصية خاصة به، كما يدون مع بطاقة الأم. إن جملة البطاقات الفردية تكون ما يسمى بالسجل الشخصي لجميع السكان وتحفظ لدى الإدارة المحلية بالبلدة التي يقيم بها الشخص، كما تتبعه حينما ينتقل داخل الدولة. أما إذا خرج من البلد فتحفظ بطاقته في مصلحة للإحصاء بعد أن يكتب عليها اسم الدولة التي انتقل إليها، وعند وفاته فإنها تبقى محفوظة لدى مصلحة الإحصاء ومن تم فان هذه المصلحة ستحتفظ بنوعين من البطاقات من الذين غادروا الوطن أو من الذين غادروا الحياة. أما بطاقات المقيمين فتوجد في أقسام الشرطة أو الإدارة المحلية لكل فرد.

4– المسح بالعينة :

أصبح استخدام المسح بالعينة من العوامل المكملة للتعدادات السكانية في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان .[2]**(شوقي عطية :علم السكان في البحث التطبيقي و الاحصائي ،دار نلسن ،2017 ،ص ص28–30)** و يتميز المسح بالعينة عن التعداد الشامل بأنه يوفر جزءا من الجهد و النفقات ، كما أن البيانات التي تنتج عن العينة تكون دقيقة ، و كثير من الأخطاء التي تقع أثناء التعداد مثل حذف بعض الوحدات أو عد بعض الآخر مرتين أو أكثر، يمكن الحكم عليها بعد إجراء.

1– فتحي ابو عيانة : مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

2–– شوقي عطية :علم السكان في البحث التطبيقي و الاحصائي ، دار نلسن ، 2017 ،ص ص 28 – 30.

التعداد بأخذ عينة منها و دراستها لمعرفة مدى دقة التعداد، أضف إلى ذلك أن بعض الدول مثل لبنان قد استبدلت التعداد الشامل بالمسح بالعينة لأسباب خاصة بها .[1]

5 – الملاحظة في الديموغرافيا :

يمكننا أن نميز بين 4 طرق للملاحظة في الديموغرافيا و هي كالآتي :

- **الملاحظة المستمرة :** في هذه الطريقة تسجل الأحداث عند وقوعها كسجلات الحالة المدنية و تسجيل بعض التحقيقات بصفة متكررة متعددة ، هذا النوع من الملاحظة قديم يسمح لنا بدراسة جميع الظواهر الديموغرافية لأنه يأخذ في الحسبان كل الأفراد لجميع الأجيال دون استثناء .
- من عيوب هذه الطريقة التكفل الإداري و عدم إمكانية مراقبة نوعية المعطيات و هذا لشمولية العملية لأنها تمس كل التراب الوطني، و إذا كانت العملية مستمرة بالنسبة لمجمل السكان فإن صعوبة التحقق على المستوى الفردي يصعب إبقاء كل الأفراد تحت الملاحظة لفترة طويلة بسبب الوفاة و الهجرة .
- **الملاحظة الاستعادية :** يتم تسجيل الأحداث حسب هذه الطريقة بعد مرور زمن طويل نسبيا على وقت حدوثها ، و ذلك عن طريق استجواب الأفراد الذين عاشوا تلك الأحداث . و من مزايا هذه الطريقة أن الأفراد المستجوبين لم يعيشوا الأحداث المشوشة كالوفاة و الهجرة ، أما من عيوب هذه الطريقة فإننا نتعرض كثيرا للأخطاء بسبب قلة التصريحات الناتجة عن النسيان و ضعف الذاكرة .

الذي يستعمل التعداد أو التحقيق كمصدر للمعلومات لا يناسب الأحداث التي تؤدي بالفرد إلى الخروج من حقل الدراسة ، فالتحقيق ذو المرور المتعدد المراحل يحاول قدر الإمكان التوفيق بين مزايا الطريقتين السابقتين .

- **الملاحظة بالمتابعة:** تقوم هذه الطريقة بالمقارنة بين الأحداث لشخص ما بطريقة تسمح برسم مسار حياة هذا الفرد، و يمكن إجراء هذه الملاحظة بثلاث طرق و هي:
  - ✓ متابعة الفرد من خلال تاريخ محدد، ثم يتم تسجيل كل الأحداث التي يعيشها.
  - ✓ استجواب الفرد في تاريخ معين عند الأحداث التي عاشها (ملاحظة استعادية) .

1–نفس المرجع : ص 35.

- ✓ التوفيق بين الطريقتين، أي يتم استجواب الفرد على فترات منتظمة عن الأحداث التي عاشها انطلاقا من المسح و التحقيق الأخير.

- **الملاحظة اللحظية:** هذا النوع من الملاحظة يتناسب مع دراسة حالات السكان حيث يسمح لنا بالحصول على صورة فوتوغرافية في وقت محدد و من أمثلة هذا النوع "التعداد".

من عيوب هذه الطريقة أنها لا تسمح لنا بدراسة حركة السكان إلا في حالة أخذ مجموعة من التعدادات تبعد عن بعضها زمنيا و تخص نفس المجتمع ، في هذه الحالة يمكن رسم تاريخ الأجيال كما أن دراسة بعض المؤشرات يمكن أن يعطي لنا

- حالة السكان كمكان الميلاد، مكان الإقامة، و يعطي لنا فكرة عن الهجرة. [1]

1-آسيا شريف : الظواهر الديمغرافية ، نفس المرجع ، ص ص 20 – 21 .

قائمة المراجع:

1- دغيم سميح : **موسوعة مصطلحات علم الاجتماع** ،مكتبة لبنان ناشرون ,ط1 ،لبنان ، 2019 .

2- رولاند بريسا : **معجم مصطلحات الديموغرافيا** ، تر:نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ،ط1،لبنان،1990.

3- عباس فاضل البياتي فراس :**الانفجار السكاني و التحديات المجتمعية**، دار عبداء للنشر و التوزيع 1،عمان ، 2010 33.

4- الشبول محمد فاروق : **النمو السكاني و التنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي**، دار عماد الدين 1للنشر، عمان ،2008.

5- سالاس رافائيل :**المساعدات السكانية العالمية :العشر سنوات الأولى**، تر عاكف أباديرالنحال 1،مطبعة الأهرام التجارية،القاهرة،1981.

6- حمادي علي يونس : **مبادئ علم الديموغرافيا(دراسة السكان)**،دار وائل للنشر ، ط2 ،عمان ، 2010.

7- نجم سعد هدى داود : **محاضرات في الديموغرافيا** ، قسم الجغرافية و المعلومات الجغرافية ، جامعة البصرة .

8- راشدي خضرة :**الديموغرافيا التاريخية ماهيتها و أهميتها** ، مقدمات ،العدد السابع ، جوان2018 .

9- كرادشة منير عبد الله :**علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية** ،عالم الكتب الحديث، ط1 ، 2010 .

10- عميرة جويدة : **اتجاهات نظرية في علم السكان** , دار جوانا للنشر و التوزيع ، القاهرة ،2014 .

11- السيد طارق :**علم السكان** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 .

12- الشمري عماد مطير : **الجغرافيا السكانية ، أسس و تطبيقات** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012.

13- عبد الجواد مصطفى خلف : **دراسات في علم اجتماع السكان**، دار الميسرة ، القاهرة ، 2009.

13-البدو خليل عبد الهادي: **علم الاجتماع السكاني** ، دار امد للنشر و التوزيع ،ط1 ،عمان،2009 .

14- عبد الخضر هاشم حنان : **المشكلة السكانية و متطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية** ،الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد الثامن عشر، العراق،2011

15- السيد طارق : **علم السكان** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،2008 .

16- رمزي زكي :**المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة** ، سلسلة علم المعرفة ، الكويت ،1984.

17-منير اسماعيل ابو شاور و أمجد عبد المهدي مساعدة ،**دراسات في الجغرافية الديمغرافية** ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان .

18-بلمير بلحسن : **الديموغرافيا** ، منظومة من المعارف ، العدد14 ديسمبر، الجزائر ، 2000 .

19- مدكور ابراهيم : **معجم العلوم الاجتماعية** ،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 .

20- عميرة جويدة :**مصادر جمع البيانات الديمغرافية**، دار جوانا للنشر و التوزيع ،القاهرة ،2015.

21- شريف آسيا :**الظواهر الديمغرافية قراءات نظرية و تمارين تطبيقية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1 ،الجزائر ، 2015.

22- فاضل البياتي فراس عباس : **علم اجتماع السكان** ، دار الجيل للنشر و الطباعة ، العراق ، 2003

23- عميرة جويدة : **التحليل الاحصائي للبيانات الاجتماعية و الديمغرافية** ، عالم الأفكار ، ط1 ، الجزائر ، 2018

24-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا): **المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات** ، مطبعة السفر العربي ،ط2.

25-البرنامج العربي لصحة الأسرة : المكتب المرجعي للسكان ، **دليل السكان** ، طبعة الخامسة ،2013 1، القاهرة.

26- ابو عيانة فتحي محمد : **دراسات في علم السكان** ، دار النهضة العربية، ط1 ، بيروت ، 2000.

27-جويدة عميرة : **احصاءات السكان في الجزائر** ،عالم الافكار ، ط1، السداسي الاول 2017

28- شوقي عطية :**علم السكان في البحث التطبيقي و الاحصائي** ، دار نلسن ، 2017.

29- الخفاق عبد علي: **جغرافية السكان أسس عامة** ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2 ، الأردن ، 2007.